



Media Coverage

Headlines & News Brief



المؤتمر دولي حول تمويل التنمية المستدامة

- الإسكوا تناقش أعباء الدول العربية لتمويل التنمية وكبح التدفقات المالية غير المشروعة (شبكة سبق)
- اليوم.. مؤتمر لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا "إسكوا" (البوابة نيوز)
- وزير المالية في مؤتمر الإسكوا: نفذنا المرحلتين الأولى والثانية من برنامج الإصلاح الاقتصادي (الشروق)
- بهية الحريري: لا تنمية من دون استقرار (Lebanon Debate)
- بهية الحريري: لا تنمية ولا استثمارات ولا ازدهار من دون استقرار (النشرة)
- اخبار مصر مؤتمر الإسكوا: نفذنا المرحلتين الأولى والثانية من برنامج الإصلاح الاقتصادي (مصر ٢٤)
- حسن خليل: ما يعيق تحقيق التنمية المستدامة هو ما يواجهه عالمنا العربي من تحديات (النشرة)
- الإسكوا تناقش أعباء الدول العربية لتمويل التنمية وكبح التدفقات المالية غير المشروعة (مصر الجديدة)
- أجندة الأربعاء.. الأخبار المتوقعة ٢٨ نوفمبر ٢٠١٨ (المصري اليوم)
- لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا تعقد مؤتمر دولي في بيروت (الوطن)
- معيط: تراجع ملحوظ في العجز المالي واقتصادنا يتحرك للأمام بشكل إيجابي (الوطن)
- "معيط": لا يمكن إجراء تنمية مستدامة حقيقية إلا من خلال نظام اقتصادي سليم (الفجر)
- الوطن العربي «إيسكوا» تعقد مؤتمرا دوليا حول تحديات التنمية المستدامة في بيروت (مصر ٢٤)
- نفقات لبنان تتجاوز موازنة ٢٠١٨... وعوامل تُنذر بالأسوأ (العربي الجديد)
- الاسكوا نظمت مؤتمرا حول تمويل التنمية المستدامة بهية الحريري ممثلة رئيس الحكومة: لا تنمية ولا استثمارات ولا ازدهار من دون استقرار (الوكالة الوطنية للإعلام)
- «الإسكوا» تثني على جهود مصر في الدفاع عن مصالح الدول النامية (العرب اليوم)
- وزير المالية في مؤتمر الإسكوا: نفذنا المرحلتين الأولى والثانية من برنامج الإصلاح الاقتصادي (أخبارك)
- وزير المالية: برنامج الإصلاح الاقتصادي الوطني هدفه تحقيق التنمية المستدامة (اليوم السابع)
- النائب بهية الحريري ممثلة الحريري في مؤتمر تمويل التنمية: لبنان ملتزم بخطة عمل ٢٠٣٠ (14march)
- بهية الحريري: لا استثمارات وازدهار من دون استقرار (IMLEBANON)
- وزير المالية في مؤتمر الإسكوا: نفذنا المرحلتين الأولى والثانية من برنامج الإصلاح الاقتصادي (أخبارك)
- وزير المالية: مصر أصبحت مكانا واعدا لجذب الاستثمار بفضل الإصلاحات (صدى البلد)
- «إيسكوا» تعقد مؤتمرا دوليا حول تحديات التنمية المستدامة في بيروت (مجلة مباشر)
- افتتاح مؤتمر تمويل التنمية المستدامة: الاستقرار هو الأساس (النهار)
- "الإسكوا" تثني على جهود مصر في الدفاع عن مصالح الدول النامية (الوطن)
- وزير المالية اللبناني: الاقتصاد العربي لديه إمكانيات نمو هائلة (وكالة الأنباء الكويتية)
- نائب رئيس البنك الدولي: التهرب الضريبي أحد الأشكال الضارة بجهود التنمية (ميدان الأخبار)
- "معيط": لا يمكن إجراء تنمية مستدامة حقيقية إلا من خلال نظام اقتصادي سليم (العرب اليوم)
- "الإسكوا" تثني على جهود مصر في الدفاع عن مصالح الدول النامية (الوطن نيوز)
- وزير لبناني: تحديات كثيرة تواجه عمل الحكومات العربية في تحقيق التنمية المستدامة (شبكة الصين)
- وزير المالية : اقتصاد مصر يتحرك للأمام بشكل إيجابي مع تراجع العجز (جريدة البشائر)

- Illicit cash inflows to Lebanon hit \$32.6B from 2005 to 2014 ([The Daily Star](#))
- Minister: Egyptian economic reform helped achieve development ([Egypt Today](#))
- ESCWA Adopts 'Beirut Consensus' as Input to FfD High-level Dialogue ([IISD](#))
- SouthNews: The Beirut Consensus on Financing for Development (<https://www.southcentre.int/southnews/>)

AUTHOR'S POSTS



ESCWA Adopts 'Beirut Consensus' as Input to FfD High-level Dialogue

4 December 2018 | Ana Maria Lebada, SDG Knowledge Hub



SOUTHNEWS

No. 238, 6 December 2018

Visit the South Centre's website: www.southcentre.int

Follow the South Centre's Twitter: [@South_Centre](https://twitter.com/South_Centre)

The Beirut Consensus on Financing for Development

The evaluation of the Financing for Development process from the First International Conference on Financing Sustainable Development indicates that the international financial system is not generating the volume of long-term financing needed to meet the sustainable development goals because of inadequate reforms and cooperation at the international level. Below is the Beirut Consensus on Financing for Development delivered by Mr. Mounir Tabet, Acting Executive Secretary, United Nations Economic and Social Commission for Western Asia (UNESCWA) at the conclusion of the conference organized by UNESCWA in Beirut on 28-29 November 2018.

L'évaluation du processus de financement pour le développement qui a été faite à l'occasion de la première conférence internationale sur le financement du développement durable montre que le système financier international ne génère pas le volume de financement à long terme qui est nécessaire à la réalisation des objectifs de développement durable (ODD) à cause de réformes inadéquates et du manque de coopération à l'échelle internationale. Nous reproduisons ci-dessous le consensus de Beyrouth sur le financement pour le développement présenté par Mounir Tabet, secrétaire exécutif adjoint par intérim de la Commission économique et sociale des Nations Unies pour l'Asie occidentale (CESAO) à la conclusion de la Conférence organisée par la CESAO à Beyrouth (Liban) les 28 et 29 novembre 2018.

La evaluación del proceso de la financiación para el desarrollo con ocasión de la primera conferencia internacional sobre financiación para el desarrollo sostenible indica que el sistema financiero internacional no está generando el volumen de financiación a largo plazo necesario para alcanzar los objetivos de desarrollo sostenible (ODS) debido a la deficiencia de las reformas y a la insuficiencia de cooperación en el ámbito internacional. A continuación reproducimos el Consenso de Beirut sobre Financiación para el Desarrollo presentado por Mounir Tabet, secretario ejecutivo interino de la Comisión Económica y Social de las Naciones Unidas para Asia Occidental (CESPAO), al concluir la conferencia organizada por la CESPAO en Beirut los días 28 y 29 de noviembre de 2018.

The Beirut Consensus on Financing for Development



THE BEIRUT CONSENSUS ON FINANCING FOR DEVELOPMENT



Alex Cobham @alexcobham · 1d
Final words from Mounir Tabet, setting the course for @UNESCWA to take forward the agenda against illicit financial flows - it's been a great conference!



Mounir Tabet @UN-ESCWA and 9 others

5 6

ESCWA @UNESCWA · 1d
#ESCWA conference on Financing #SusDev ends with adopting multi-stakeholder 'Beirut Consensus on Financing for Development'. The first ever report of ESCWA on illicit financial flows will be launched in New York @ the @UNECOSOC high-level meetings in 2019 - bit.ly/2Q0gTOI

This great book may also be online, with short contributions from speakers - maybe @UNESCWA can point it out?



THE BEIRUT CONSENSUS ON FINANCING FOR DEVELOPMENT



ESCWA @UNESCWA · 3d
At #ESCWA Conference on Financing #SusDev, Acting chief @mounir_tabet underscores some facts from ESCWA analysis of financing for development flows: In the #Arab region between 2011 and 2015, 8 cents on every dollar in trade revenue were lost due to trade-based money laundering.



@UNCTADKituyi underscoring losses to GDPs of Arab countries due to illicit financial flows at major @UNESCWA conference on Financing for Development @SDG2030



الإسكوا تناقش الأسبوع المقبل أعباء الدول العربية لتمويل التنمية وكبح التدفقات المالية غير المشروعة

(شبكة سبق)

٢٥-١١-٢٠١٨

تتعد لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) مؤتمرا دوليا في العاصمة اللبنانية بيروت يوم الأربعاء المقبل، حول تحديات تمويل التنمية المستدامة، بحضور عدد من كبار المسؤولين الاقتصاديين والماليين في الدول العربية وكبار الخبراء، لبحث هذه التحديات والسبل الكفيلة لمكافحة التدفقات المالية غير المشروعة من منظور إقليمي وتنموي.

وذكر بيان صادر عن الإسكوا، اليوم الخميس، أن أهمية انعقاد المؤتمر تأتي في ظل تزايد وطأة أعباء الدول العربية لتمويل التنمية المستدامة إثر ارتفاع فجوة التمويل والتحديات التي تواجه تعبئة الموارد المحلية والخارجية.

ويشارك في أعمال المؤتمر الأمين التنفيذي للإسكوا بالوكالة منير تابت، والنائب الأول لرئيس مجموعة البنك الدولي محمود محيي الدين، والأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) موخيسا كيتوي.

وأضاف بيان الإسكوا أنه يشارك في أعمال افتتاح المؤتمر أيضا وزير المالية محمد معيط، والسفير محمد إدريس مندوب مصر الدائم في الأمم المتحدة، ونائب رئيس محكمة النقض ورئيس مجلس أمناء وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المستشار أحمد خليل، ووزير المالية اللبناني علي حسن خليل.

كما يشارك رؤساء المجموعات الإقليمية لمجموعة دول الـ٧٧ والصين (العربية والأفريقية واللاتينية) وكبار الخبراء الإقليميين والدوليين وممثلو المنظمات والهيئات الإقليمية والدولية، في إثراء النقاش بغية التوصل إلى خريطة طريق لدفع مسار تمويل التنمية المستدامة.

اليوم . مؤتمر لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا "إسكوا"

(البوابة نيوز)

الأربعاء ٢٨/نوفمبر/٢٠١٨

تتعد اليوم الأربعاء، لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) مؤتمرا دوليا في العاصمة اللبنانية بيروت، حول تحديات تمويل التنمية المستدامة.

يأتي ذلك بحضور عدد من كبار المسؤولين الاقتصاديين والماليين في الدول العربية وكبار الخبراء، لبحث هذه التحديات والسبل الكفيلة لمكافحة التدفقات المالية غير المشروعة من منظور إقليمي وتنموي.

وزير المالية في مؤتمر الإسكوا: نفذنا المرحلتين الأولى والثانية من برنامج الإصلاح الاقتصادي

(الشروق)

الأربعاء ٢٨ نوفمبر ٢٠١٨

أكد وزير المالية الدكتور محمد معيط أن مصر استطاعت منذ عام ٢٠١٦ تنفيذ برنامج إصلاح اقتصادي شامل وفعال يستهدف في المقام الأول العمل على تحقيق التنمية المستدامة.

وأشار معيط إلى السياسة المالية التي تتبعها مصر وفقا لرؤية واستراتيجية وطنية في ضوء الاستراتيجية الأمامية ٢٠٣٠، وذلك خلال الكلمة التي ألقاها وزير المالية أثناء مشاركته في أعمال المؤتمر الدولي الذي تعقده لجنة الأمم المتحدة الاجتماعية والاقتصادية لغربي آسيا "الإسكوا" حول تمويل التنمية المستدامة وكبح التدفقات غير المشروعة في العاصمة اللبنانية بيروت.

وقال وزير المالية إن مصر نفذت المرحلتين الأولى والثانية من برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي يحظى بدعم كامل من الرئيس عبد الفتاح السيسي فضلا عن المساندة والإشادة الدولية من كافة المؤسسات الدولية المعنية، مؤكدا أن هذا البرنامج مكّن مصر من استعادة الاستقرار الاقتصادي الكلي وتحقيق النمو المستدام وتعميق الإصلاحات الهيكلية وتعزيز مناخ الاستثمار والأعمال الإنتاجية وتعزيز شبكة الحماية الاجتماعية للطبقات الأكثر احتياجا، وتحديث النظام الضريبي والجمركي لتعزيز إيرادات الدولة.

وشدد على أن مصر تسير في الطريق الصحيح من الإصلاحات الاقتصادية وهو الأمر الذي تظهر نتائجه في ارتفاع معدلات النمو وانخفاض معدلات البطالة، وتحقيق فائض في موازنة العام ٢٠١٧/٢٠١٨ وخفض الدين العام مؤكدا أن الحكومة المصرية ملتزمة بمواصلة تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي الشامل لتحقيق النمو المستدام.

ومن جانبه قال المستشار أحمد خليل نائب رئيس محكمة النقض رئيس مجلس أمناء وحدة مكافحة غسل الأموال، إن مكافحة التدفقات المالية غير المشروعة محل اهتمام وطني ودولي، لما لهذه الجريمة من تأثير مدمر على اقتصاديات الدول، خاصة الدول النامية، حيث إنها تحرم الدول في طور النمو من موارد مالية هي في ميس الحاجة إليها للمساعدة في تحقيق التنمية المستدامة.

وأضاف المستشار خليل أن هناك قرابة تريليون دولار سنويا تمثل تدفقات غير مشروعة حول العالم، وهو ما يمثل مبلغا ماليا ضخما للغاية لافتا إلى أن هناك نقاط تماس بين نظم مكافحة غسل الأموال وإجراءات التصدي للتدفقات المالية غير المشروعة، وأنه لابد من الاستفادة من الجهود المبذولة في هذا الصدد.

وأكد أهمية التعاون الدولي في مجال مكافحة غسل الأموال، وما يشمله ذلك من التدفقات المالية غير المشروعة، مشددا على أن مواجهة تلك المشكلة تتطلب تعزيز التعاون بين البلدان، خاصة الدول التي خرجت منها الأموال غير المشروعة، وذلك عبر إبرام الاتفاقيات الدولية وتوافر النية الصادقة لدى الدول التي استقرت بها تلك الأموال لإعادتها.

وأكد أن مصر اتخذت العديد من الإجراءات في إطار العمل الجاد على مكافحة الفساد وجريمة غسل الأموال، موضحا أنه على مستوى النظام المالي والمصرفي تم إنشاء نظام خاص لاكتشاف ووضع الآليات والقواعد التي تكفل مكافحة غسل الأموال بصورة فعالة، والتعاون وتبادل المعلومات على المستويين المحلي والدولي في هذا الشأن.

وأضاف أن مصر عملت على تشديد الرقابة على النقل المادي للأموال، فأنشئت نظاما للإقرار بنقل الأموال فضلا عن تأسيس المجلس القومي للمدفوعات لإدارة جهود الدولة والعمل على تحفيز القنوات الإلكترونية في نظم الدفع الحكومية، وخلق نظم أمانة ذات كفاءة وفاعلية، والعمل على التقليل من نظم الدفع النقدي بما يساهم في معرفة مصادر الأموال بشكل أوسع والعمل على تحقيق الشمول المالي إلى جانب تقليل تكلفة انتقال الأموال وزيادة حصيلة الضرائب.

بهية الحريري: لا تنمية من دون استقرار

(Lebanon Debate)

٢٠١٨-١١-٢٨

افتتحت لجنة الأمم المتحدة الاجتماعية والاقتصادية لغربي آسيا (الإسكوا) مؤتمرها الدولي حول تمويل التنمية المستدامة وكبح التدفقات المالية غير المشروعة، في مقرها في رياض الصلح، برعاية رئيس حكومة تصريف الأعمال سعد الحريري ممثلاً بالنائب بهية الحريري.

وألقت الحريري كلمة الرئيس الحريري فقالت: "يسعدني أن ألتقي بكم اليوم في هذا المؤتمر الذي تستضيفه لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا "الأسكوا" تحت عنوان "تمويل التنمية المستدامة - كبح التدفقات المالية غير المشروعة" فعنوان هذا المؤتمر هو بالحقيقة بمثابة وضع الإصبع على الجرح".

وشددت على أن "تحقيق أهداف التنمية المستدامة هو في صلب الرؤية التي قدمتها الحكومة اللبنانية لتحقيق الاستقرار والنمو وفرص العمل خلال مؤتمر سيدر. هذه الرؤية التي تركز بشكل أساسي على الدور المركزي الذي يمكن أن يؤديه القطاع الخاص في تنفيذها".

وأكدت أننا "قمنا في تموز الماضي بإعداد تقرير المراجعة الوطنية الطوعية الأول لتحقيق أهداف التنمية المستدامة الذي تلقاه المجتمع الدولي بحفاوة بالغة، مثنيا على الجهود المبذولة من قبل الحكومة اللبنانية في هذا الإطار. وقد سمح لنا هذا التقرير ليس فقط بتحديد التحديات التي نواجهها وتذليلها إنما أظهر أيضاً مكامن القوة لدينا والتي ستسمح لنا بمواجهة هذه التحديات".

وتابعت: "لعل أبرز التحديات التي نواجهها في سعينا لتنفيذ أجندة عمل ٢٠٣٠ إلى جانب ضرورة تأمين مصادر التمويل المستدام لها هو غياب نظام إحصاءات وطنية قوي مع قاعدة بيانات محدثة حول أهداف التنمية المستدامة وغاياتها والحاجة إلى تمكين القدرات المؤسساتية للإدارات الرسمية وهذا ما سنسعى إليه بالتعاون مع منظمات الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، يضاف إلى ذلك استمرار التداعيات الاقتصادية والاجتماعية لأزمة اللجوء السوري إلى لبنان التي لا تزال تضع المزيد من الضغوطات على الاقتصاد والبيئة والخدمات العامة والبنى التحتية".

وختمت: "يبقى الاستقرار هو الأساس. فلا تنمية مستدامة من دون استقرار. ولا إستثمارات من دون استقرار. ولا ازدهار من دون استقرار".

بهية الحريري: لا تنمية ولا استثمارات ولا ازدهار من دون استقرار

(النشرة)

الأربعاء ٢٨ تشرين الثاني ٢٠١٨

أشار النائب بهية الحريري خلال افتتاح لجنة الأمم المتحدة الاجتماعية والاقتصادية لغربي آسيا "الإسكوا" مؤتمرها الدولي حول تمويل التنمية المستدامة وكبح التدفقات المالية غير المشروعة في مقرها في رياض الصلح برعاية رئيس حكومة تصريف الأعمال سعد الحريري، الى انه "ما أوجنا اليوم كدول نامية بشكل خاص لكل مصدر من مصادر التمويل المتاحة أمامنا ولا شك بأن كبح التدفقات المالية غير المشروعة هو من أهم هذه المصادر والتي تتطلب منا توحيد جهودنا لوضع خطة عمل واضحة تسمح بالحد من هروب رؤوس الأموال من منطقتنا. فالعائق الأساسي أمامنا اليوم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة هو في إيجاد مصادر وأساليب تمويل جديدة ومستدامة وعدم الاكتفاء بتأمين التمويل عبر الموازنات العامة غير القادرة بعد اليوم على تحمل المزيد من الأعباء، خاصة في ظل شح السيولة وارتفاع الفوائد المالية العالمية. وفي هذا الإطار من الضروري اليوم خلق شراكة فعلية مع القطاع الخاص من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة بما لديه من موارد مالية ولا بد من تشجيعه على الاستثمار في المشاريع التي تساهم في تحقيق هذه الأهداف، وذلك عبر إقرار القوانين وتحديث الأطر المؤسسية التي ترعى وتنظم عمل القطاع الخاص في منطقتنا".

أضافت هذا ما سعيها إليه في لبنان عبر إقرار قانون تنظيم الشراكة بين القطاعين العام والخاص في العام الماضي. وقد قمنا مؤخرا بإطلاق ثلاثة مشاريع رئيسية في البنى التحتية بهذا الإطار: توسيع مطار رفيق الحريري الدولي والطريق برسم مرور من خلدة إلى العقبية ومشروع مركز لبنان الوطني للبيانات. وهناك العديد من المشاريع الضخمة التي سيتم إطلاقها تباعا في المراحل القادمة والتي ستشكل فرص استثمارية ضخمة للقطاع الخاص".

وأشارت الى "إن لبنان أيها الأصدقاء ملتزم التزاما كاملا بخطة عمل ٢٠٣٠ لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وعلى الرغم من كل العقبات التي تواجهنا، إلا أننا مصممون على المضي قدما بتحقيق هذه الأهداف بالشراكة مع كل المعنيين من المنظمات الدولية والقطاع الخاص والمجتمع المدني.

إن تحقيق أهداف التنمية المستدامة هو مسار متكامل قمنا بإطلاقه في العام الماضي عبر تشكيل اللجنة الوطنية لأهداف التنمية المستدامة برئاسة رئيس مجلس الوزراء وعضوية ممثلين عن الإدارات الرسمية كافة وعن القطاع الخاص والمجتمع المدني والتي تعمل على تنسيق الجهود الوطنية لتحقيق هذه الأهداف ودمجها بالبرامج والخطط الوطنية، كما جرى تشكيل لجنة نيابية خاصة لمواءمة التشريعات مع متطلبات أهداف التنمية المستدامة. كما أن تحقيق أهداف التنمية المستدامة هو في صلب الرؤية التي قدمتها الحكومة اللبنانية لتحقيق الاستقرار والنمو وفرص العمل خلال مؤتمر سيدر. هذه الرؤية التي تركز بشكل أساسي على الدور المركزي الذي يمكن أن يؤديه القطاع الخاص في تنفيذها. لقد قمنا في تموز الماضي بإعداد تقرير المراجعة الوطنية الطوعية الأول لتحقيق أهداف التنمية المستدامة الذي تلقاه المجتمع الدولي بحفاوة بالغة، مثنيا على الجهود المبذولة من قبل الحكومة اللبنانية في هذا الإطار. وقد سمح لنا هذا التقرير ليس فقط بتحديد التحديات التي نواجهها وتذليلها إنما أظهر أيضا مكامن القوة لدينا والتي ستسمح لنا بمواجهة هذه التحديات. ولعل أبرز التحديات التي نواجهها في سعيها لتنفيذ أجندة عمل ٢٠٣٠ إلى جانب ضرورة تأمين مصادر التمويل المستدام لها هو غياب نظام إحصاءات وطنية قوي مع قاعدة بيانات محدثة حول أهداف التنمية المستدامة وغاياتها والحاجة إلى تمكين القدرات المؤسسية للإدارات الرسمية وهذا ما سنسعى إليه بالتعاون مع منظمات الأمم المتحدة والمجتمع الدولي". وتابع الحريري: "يضاف إلى ذلك استمرار التداعيات الاقتصادية والاجتماعية لأزمة اللجوء السوري إلى لبنان التي لا تزال تضع المزيد من الضغوطات على الاقتصاد والبيئة والخدمات العامة والبنى التحتية".

وختمت: "يبقى الاستقرار هو الأساس. فلا تنمية مستدامة من دون استقرار. ولا استثمارات من دون استقرار. ولا ازدهار من دون استقرار".

اخبار مصر وزير المالية في مؤتمر الإسكوا: نفذنا المرحلتين الأولى والثانية من برنامج الإصلاح الاقتصادي

(مصر 24)

الأربعاء ٢٨ نوفمبر ٢٠١٨

أكد وزير المالية الدكتور محمد معيط أن مصر استطاعت منذ عام ٢٠١٦ تنفيذ برنامج إصلاح اقتصادي شامل وفعال يستهدف في المقام الأول العمل على تحقيق التنمية المستدامة.

وأشار معيط إلى السياسة المالية التي تتبعها مصر وفقا لرؤية واستراتيجية وطنية في ضوء الاستراتيجية الأممية ٢٠٣٠، وذلك خلال الكلمة التي ألقاها وزير المالية أثناء مشاركته في أعمال المؤتمر الدولي الذي تعقده لجنة الأمم المتحدة الاجتماعية والاقتصادية لغربي آسيا "الإسكوا" حول تمويل التنمية المستدامة وكبح التدفقات غير المشروعة في العاصمة اللبنانية بيروت.

وقال وزير المالية إن مصر نفذت المرحلتين الأولى والثانية من برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي يحظى بدعم كامل من الرئيس عبد الفتاح السيسي فضلا عن المساندة والإشادة الدولية من كافة المؤسسات الدولية المعنية، مؤكدا أن هذا البرنامج مكّن مصر من استعادة الاستقرار الاقتصادي الكلي وتحقيق النمو المستدام وتعميق الإصلاحات الهيكلية وتعزيز مناخ الاستثمار والأعمال الإنتاجية وتعزيز شبكة الحماية الاجتماعية للطبقات الأكثر احتياجا، وتحديث النظام الضريبي والجمركي لتعزيز إيرادات الدولة.

وشدد على أن مصر تسير في الطريق الصحيح من الإصلاحات الاقتصادية وهو الأمر الذي تظهر نتائجه في ارتفاع معدلات النمو وانخفاض معدلات البطالة، وتحقيق فائض في موازنة العام ٢٠١٧/٢٠١٨ وخفض الدين العام مؤكدا أن الحكومة المصرية ملتزمة بمواصلة تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي الشامل لتحقيق النمو المستدام.

ومن جانبه قال المستشار أحمد خليل نائب رئيس محكمة النقض رئيس مجلس أمناء وحدة مكافحة غسل الأموال، إن مكافحة التدفقات المالية غير المشروعة محل اهتمام وطني ودولي، لما لهذه الجريمة من تأثير مدمر على اقتصاديات الدول، خاصة الدول النامية، حيث إنها تحرم الدول في طور النمو من موارد مالية هي في ميسر الحاجة إليها للمساعدة في تحقيق التنمية المستدامة.

وأضاف المستشار خليل أن هناك قرابة تريليون دولار سنويا تمثل تدفقات غير مشروعة حول العالم، وهو ما يمثل مبلغا ماليا ضخما للغاية لافتا إلى أن هناك نقاط تماس بين نظم مكافحة غسل الأموال وإجراءات التصدي للتدفقات المالية غير المشروعة، وأنه لا بد من الاستفادة من الجهود المبذولة في هذا الصدد.

وأكد أهمية التعاون الدولي في مجال مكافحة غسل الأموال، وما يشمله ذلك من التدفقات المالية غير المشروعة، مشددا على أن مواجهة تلك المشكلة تتطلب تعزيز التعاون بين البلدان، خاصة الدول التي خرجت منها الأموال غير المشروعة، وذلك عبر إبرام الاتفاقيات الدولية وتوافر النية الصادقة لدى الدول التي استقرت بها بتلك الأموال لإعادتها.

وأكد أن مصر اتخذت العديد من الإجراءات في إطار العمل الجاد على مكافحة الفساد وجريمة غسل الأموال، موضحا أنه على مستوى النظام المالي والمصرفي تم إنشاء نظام خاص لاكتشاف ووضع الآليات والقواعد التي تكفل مكافحة غسل الأموال بصورة فعالة، والتعاون وتبادل المعلومات على المستويين المحلي والدولي في هذا الشأن.

وأضاف أن مصر عملت على تشديد الرقابة على النقل المادي للأموال، فأنشئت نظاما للإقرار بنقل الأموال فضلا عن تأسيس المجلس القومي للمدفوعات لإدارة جهود الدولة والعمل على تحفيز القنوات الإلكترونية في نظم الدفع الحكومية، وخلق نظم أمنة ذات كفاءة وفاعلية، والعمل على التقليل من نظم الدفع النقدي بما يساهم في معرفة مصادر الأموال بشكل أوسع والعمل على تحقيق الشمول المالي إلى جانب تقليل تكلفة انتقال الأموال وزيادة حصة الضرائب.

حسن خليل: ما يعيق تحقيق التنمية المستدامة هو ما يواجهه عالمنا العربي من تحديات

(النشرة)

الأربعاء ٢٨ تشرين الثاني ٢٠١٨

أشاد وزير المال في حكومة تصريف الاعمال علي حسن خليل في كلمة له خلال مؤتمر الإسكوا تحت عنوان تمويل التنمية المستدامة - كبح التدفقات المالية غير المشروعة ، بمبادرة عقد المؤتمر في لبنان، على المستويين الوطني والدولي ولا سيما لجهة تعزيز دور لبنان المحوري في الإقليم من خلال التأكيد على تميز موقعه الريادي كمنصة مفتوحة لأصحاب القرار من أجل مقارنة مشكلة ارتفاع فجوة التمويل وتنوع واتساع حجم التحديات التي تواجه تعبئة الموارد المطلوبة للتنمية في ضوء المتغيرات العديدة التي باتت تتحكم اليوم بتوجه القرار السياسي والمالي وعلى الأخص من فقد هامش الحركة لديه أو تدنت قدرته مع خسارة أو تدني مجاميع ما راكم من فائض موازناته لسنوات طوال. مشيراً الى ان لبنان والعالم العربي واجهوا الكثير من التحديات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية نتيجة الأزمات المتتالية ومنها الأزمة السورية والمأزق السياسي الإقليمي والمحلي المتواصل.

ورأى ان بمقارنة بين بلداننا وتلك الموجودة في أوروبا، نجد أن عدد سكان ١٨ دولة ضمن مجموعة الإسكوا وصل إلى حوالي ٣٥٠ مليون شخص بإجمالي ناتج محلي يبلغ ٢٢٧٥ مليار دولار في ٢٠١٧ مقارنة بـ ٣٣٨ مليون نسمة في ١٩ دولة بمنطقة اليورو الذين حققوا إجمالي ناتج محلي يبلغ ١٢٦٠٨ مليار دولار في العام نفسه. هذا يعني أن إمكانية النمو في اقتصادنا هائلة ولدينا القدرة على زيادة ما لا يقل عن خمس مرات من المستوى الحالي لناتجنا المحلي الإجمالي. وعليه يفترض لتحقيق ذلك العمل الجاد والقيام بالخطوات المناسبة من خلال تطوير وخلق منصات جديدة تساهم في تعزيز الشراكة التجارية والاستثمارات مع الدول الصديقة في المنطقة والعالم أجمع. لكن ما يعيقنا هو ما يواجهه عالمنا العربي من تحديات كثيرة، عمل الحكومات في تحقيق التنمية المستدامة؛ أبرزها: النزاعات المسلحة والصراعات في دول المنطقة (سوريا والعراق واليمن وليبيا)؛ واستمرار تدخل الدول الكبرى في سياسات المنطقة ومساعدة الإرهابيين والجماعات المتطرفة بالمال والسلاح؛ فضلاً عن التطرف والإرهاب اللذان يهددان المجتمعات العربية ويؤخران التنمية؛ بالإضافة إلى أزمات الهجرة والنزوح واللجوء التي فاقمت الضغوط في دول منطقتنا وطالت عدداً من دول العالم؛ وازدياد حاجة الدول إلى تمويل إضافي لمواجهة الضغوط الطارئة، في وقت وصلت فجوة التمويل إلى حد ٣,٦ تريليون دولار لتحقيق التنمية المستدامة؛ كما عدم وجود إحصاءات كافية ومنتظمة حول وضع التنمية في المنطقة العربية، مما يعيق العمل البناء على تحقيق الأهداف الـ ١٧؛ ونقص في الأدوات التكنولوجية؛ بالإضافة إلى ضعف التنسيق والتعاون الفني بين الجهات المعنية على المستويات المحلية والإقليمية والدولية.

وأكد حسن خليل ان التحديات كثيرة وأمامنا طريق طويل للوصول إلى هدفنا. ولكن البداية تكون مع تحديد أسباب فجوة تمويل التنمية، ألا وهي التدفقات المالية غير المشروعة، والحد من أثرها. فليبنان وأكثر من أي وقت مضى بحاجة ماسة لإعادة بناء بنيته التحتية، وخلق فرص عمل، وتنفيذ الإصلاحات الهيكلية في المالية العامة، وكذلك تنشيط دور القطاع الخاص. وفي هذا المسعى يهدف لبنان إلى إعادة إحياء قطاع النقل وتحرير قطاع الكهرباء وإصلاح قطاع الاتصالات. من أجل تنفيذ هذه التغييرات، يحتاج لبنان إلى الدعم الكامل من شركائه العرب، من القطاع الخاص اللبناني وإلى المزيد من التكامل الاقتصادي والاتفاقيات التجارية الجديدة من أجل حشد الموارد بشكل أفضل والاستفادة من تضامن بلادنا لتأمين مستقبل أفضل وزيادة ثروة الأجيال القادمة.

وشدد على ان عودة الاستقرار الأمني وإعادة الحياة السياسية في لبنان إلى مسارها الطبيعي هي من الأولويات الرئيسية، لكنها ليست كافية. هناك الكثير من الإصلاحات الضرورية لجذب رؤوس الأموال وتوجيهها بشكل صحيح في القطاعات التي تساهم في تنمية الاقتصاد وجذب المزيد من الاستثمارات الخارجية وتطوير العلاقات الاقتصادية والمالية مع دول العالم. على هذا الصعيد، نود أن ندعو القطاع الخاص عدم الانخراط في سلوكيات غير قانونية وندعو المجتمع المدني إلى الاستمرار في المطالبة بالحوكمة الرشيدة ولفت انتباه الوزارات المعنية لأي إساءة تحصل.

الإسكوا تناقش الأسبوع المقبل أعباء الدول العربية لتمويل التنمية وكبح التدفقات المالية غير المشروعة

(مصر الجديدة)

٢٠١٨-١١-٢٦

تعقد لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) مؤتمرا دوليا في العاصمة اللبنانية بيروت يوم الأربعاء المقبل، حول تحديات تمويل التنمية المستدامة، بحضور عدد من كبار المسؤولين الاقتصاديين والماليين في الدول العربية وكبار الخبراء، لبحث هذه التحديات والسبل الكفيلة لمكافحة التدفقات المالية غير المشروعة من منظور إقليمي وتنموي.

وذكر بيان صادر عن الإسكوا، اليوم الخميس، أن أهمية انعقاد المؤتمر تأتي في ظل تزايد وطأة أعباء الدول العربية لتمويل التنمية المستدامة إثر ارتفاع فجوة التمويل والتحديات التي تواجه تعبئة الموارد المحلية والخارجية.

ويشارك في أعمال المؤتمر الأمين التنفيذي للإسكوا بالوكالة منير تابت، والنائب الأول لرئيس مجموعة البنك الدولي محمود محيي الدين، والأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) موخيسا كيتوي.

وأضاف بيان الإسكوا أنه يشارك في أعمال افتتاح المؤتمر أيضا وزير المالية محمد معيط، والسفير محمد إدريس مندوب مصر الدائم في الأمم المتحدة، ونائب رئيس محكمة النقض ورئيس مجلس أمناء وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المستشار أحمد خليل، ووزير المالية اللبناني علي حسن خليل.

كما يشارك رؤساء المجموعات الإقليمية لمجموعة دول الـ٧٧ والصين (العربية والأفريقية واللاتينية) وكبار الخبراء الإقليميين والدوليين وممثلو المنظمات والهيئات الإقليمية والدولية، في إثراء النقاش بغية التوصل إلى خريطة طريق لدفع مسار تمويل التنمية المستدامة.

أجندة الأربعاء . . الأخبار المتوقعة ٢٨ نوفمبر ٢٠١٨

(المضري اليوم)

الأربعاء 28-11-2016

تعد لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا «الإسكوا» مؤتمرا دوليا في العاصمة اللبنانية بيروت، حول تحديات تمويل التنمية المستدامة، بحضور عدد من كبار المسؤولين الاقتصاديين والماليين في الدول العربية وكبار الخبراء، لبحث هذه التحديات والسبل الكفيلة لمكافحة التدفقات المالية غير المشروعة من منظور إقليمي وتنموي.

لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا تعقد مؤتمر دولي في بيروت (الوطن)

٢٠١٨-١١-٢٨

تُعقد لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا «الإسكوا» مؤتمرا دوليا في العاصمة اللبنانية بيروت، حول تحديات تمويل التنمية المستدامة، بحضور عدد من كبار المسؤولين الاقتصاديين والماليين في الدول العربية وكبار الخبراء، لبحث هذه التحديات والسبل الكفيلة لمكافحة التدفقات المالية غير المشروعة من منظور إقليمي وتنموي.

معيط: تراجع ملحوظ في العجز المالي واقتصادنا يتحرك للأمام بشكل إيجابي

(الوطن)

٢٠١٨-١١-٢٨

قال محمد معيط وزير المالية، إن السياسات المالية في مصر شهدت تحسنا ملحوظا خلال الفترة الأخيرة، وبات هناك ترجعا ملحوظا في العجز، وبدأ التحول من العجز الأولي إلى فائض أولي، ونزول مستويات الدين، فضلا عن الإصلاح في هيكل الاقتصاد المصري ككل، وتزايد معدلات النمو، مؤكدا أن الاقتصاد المصري استطاع امتصاص وتجاوز الكثير من الصدمات التي تعرض لها من خارج الدولة، وفي نفس الوقت يتحرك الاقتصاد إلى الأمام بشكل إيجابي، وأصبحت هناك فرصا واعدة للنمو وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

وأكد معيط، أن مصر تعمل على أكثر من اتجاه ومحور لتحقيق التنمية المستدامة لصالح المواطنين، وأن الإصلاحات الهيكلية التي أجرتها الدولة على مدى السنوات الثلاث الماضية في قطاعات مختلفة لحل المشاكل المستعصية في الاقتصاد، تستهدف في المقام الأول إحداث تنمية مستدامة لفترات زمنية طويلة، مشيرا إلى أن مصر أصبحت مكانا واعدة للنمو وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وفق تصريحات خاصة لمدير مكتب وكالة أنباء الشرق الأوسط في بيروت، على هامش مشاركته في المؤتمر الدولي حول التنمية المستدامة وكبح التدفقات غير المشروعة الذي تنظمه لجنة الأمم المتحدة الاجتماعية والاقتصادية لغربي آسيا "الإسكوا".

وقال معيط، إنه لا يمكن إجراء تنمية مستدامة حقيقية، إلا من خلال نظام اقتصادي سليم يعمل بصورة جيدة ومتناغمة في جميع قطاعات الاقتصاد وعناصره المختلفة والمالية العامة والنظام النقدي.

وأضاف أن هذه الإصلاحات التي تتم حاليا في مصر، تجرى على أسس صحيحة وجيدة، وأنها لم تكن موجودة في أزمنة وحقب سابقة، موضحا أن مصر خلال ٣ سنوات ركزت بصورة كبيرة على العمل على حل المشاكل في النظام الاقتصادي من النواحي الهيكلية والمالية والنقدية.

وأشار وزير المالية إلى أن الإصلاح في الجانب النقدي، عبر تحرير سعر الصرف ووضع سياسات لأسعار الفائدة والتعامل القائم على أسس علمية مع التضخم، أتى بنتائج إيجابية للغاية تتمثل في تجاوز الاحتياطي النقدي مبلغ الـ ٤٤ مليار دولار أمريكي، وهو رقم غير مسبوق في تاريخ مصر، فضلا عن الاستقرار الذي يشهده القطاع المصرفي وقدرته الكبيرة في تحمل الصدمات المتعلقة بالاقتصاد العالمي وتجاوزها.

وشدد على أن هذه النتائج الإيجابية التي تحققت بفضل البرنامج الإصلاحي الذي بدأته مصر، خلقت مساحة لتسارع النمو وزيادة الاستثمارات، علاوة على أنها تشجع القطاع الخاص على الاستثمار بصورة أكبر، وأن يتم التوسع في الاستثمار في التنمية البشرية خاصة في مجالات الصحة والتعليم ومياه الشرب والطرق والطاقة والسكن الاجتماعي، وإجراء حماية اجتماعية وخلق فرص العمل، على نحو يوجد تنمية مستدامة وفترات زمنية طويلة.

وأشار إلى أن الدولة المصرية تعمل على أكثر من اتجاه ومحور في مجال تحقيق التنمية للشعب المصري، سواء أكان التمويل للمشروعات التنموية بطريقة ذاتية أو من خلال هيئات اقتصادية أو المنح أو القروض، مؤكدا أن كل هذه الأمور تصب في صالح تحقيق التنمية وخلق المشاريع وإيجاد فرص عمل أمام المواطنين.

"معيط": لا يمكن إجراء تنمية مستدامة حقيقية إلا من خلال نظام اقتصادي سليم

(الفجر)

الأربعاء ٢٨/نوفمبر/٢٠١٨

قال الدكتور محمد معيط وزير المالية، أن مصر تسعى لتحقيق التنمية المستدامة، من خلال الإصلاحات الهيكلية التي أجرتها الدولة على مدى السنوات الثلاث الماضية في القطاعات المختلفة لحل المشاكل المستعصية في الاقتصاد، تستهدف في المقام الأول إحداث تنمية مستدامة لفترات زمنية طويلة، مشيراً إلى أن مصر أصبحت مكاناً واعداً للنمو وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

وأضاف معيط، على هامش مشاركته في المؤتمر الدولي حول التنمية المستدامة وكبح التدفقات غير المشروعة الذي تنظمه لجنة الأمم المتحدة الاجتماعية والاقتصادية لغربي آسيا (الإسكوا) في لبنان، إنه لا يمكن إجراء تنمية مستدامة حقيقية، إلا من خلال نظام اقتصادي سليم يعمل بصورة جيدة ومتناغمة في جميع قطاعات الاقتصاد وعناصره المختلفة والمالية العامة والنظام النقدي.

وأضاف أن هذه الإصلاحات التي تتم حالياً في مصر، تجرى على أسس صحيحة وجيدة، وأنها لم تكن موجودة في أزمنة وحقب سابقة، موضحاً أن مصر خلال ٣ سنوات ركزت بصورة كبيرة على العمل على حل المشاكل في النظام الاقتصادي من النواحي الهيكلية والمالية والنقدية.

وأشار وزير المالية إلى أن الإصلاح في الجانب النقدي، عبر تحرير سعر الصرف ووضع سياسات لأسعار الفائدة والتعامل القائم على أسس علمية مع التضخم، أتى بنتائج إيجابية للغاية تتمثل في تجاوز الاحتياطي النقدي مبلغ الـ ٤٤ مليار دولار أمريكي، وهو رقم غير مسبوق في تاريخ مصر، فضلاً عن الاستقرار الذي يشهده القطاع المصرفي وقدرته الكبيرة في تحمل الصدمات المتعلقة بالاقتصاد العالمي وتجاوزها.

وقال إنه في ما يتعلق بالسياسات المالية، فإن العجز في تراجع ملحوظ، وبدأ التحول من العجز الأولي إلى فائض أولي، ونزول مستويات الدين، فضلاً عن الإصلاح في هيكل الاقتصاد المصري ككل، وتزايد معدلات النمو.. مؤكداً أن الاقتصاد المصري استطاع امتصاص وتجاوز الكثير من الصدمات التي تعرض لها من خارج الدولة، وفي نفس الوقت يتحرك الاقتصاد إلى الأمام بشكل إيجابي، وأصبحت هناك فرصاً واعدة للنمو وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

وشدد على أن هذه النتائج الإيجابية التي تحققت بفضل البرنامج الإصلاحي الذي بدأته مصر، خلقت مساحة لتسارع النمو وزيادة الاستثمارات، علاوة على أنها تشجع القطاع الخاص على الاستثمار بصورة أكبر، وأن يتم التوسع في الاستثمار في التنمية البشرية خاصة في مجالات الصحة والتعليم ومياه الشرب والطرق والطاقة والسكن الاجتماعي، وإجراء حماية اجتماعية وخلق فرص العمل، على نحو يوجد تنمية مستدامة وفترات زمنية طويلة.

وأشار إلى أن الدولة المصرية تعمل على أكثر من اتجاه ومحور في مجال تحقيق التنمية للشعب المصري، سواء أكان التمويل للمشروعات التنموية بطريقة ذاتية أو من خلال هيئات اقتصادية أو المنح أو القروض، مؤكداً أن كل هذه الأمور تصب في صالح تحقيق التنمية وخلق المشاريع وإيجاد فرص عمل أمام المواطنين.

الوطن العربي «إيسكوا» تعقد مؤتمرا دوليا حول تحديات التنمية المستدامة في بيروت

(مصر 24)

الأربعاء ٢٨ نوفمبر ٢٠١٨

تعقد لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) مؤتمرا دوليا في العاصمة اللبنانية بيروت، حول تحديات تمويل التنمية المستدامة، بحضور عدد من كبار المسؤولين الاقتصاديين والماليين في الدول العربية وكبار الخبراء، لبحث هذه التحديات والسبل الكفيلة لمكافحة التدفقات المالية غير المشروعة من منظور إقليمي وتنموي.

هذا المحتوي (الوطن العربي «إيسكوا» تعقد مؤتمرا دوليا حول تحديات التنمية المستدامة في بيروت - اليوم الأربعاء ٢٨ نوفمبر ٢٠١٨) منقول بواسطة محرك بحث مصر ٢٤ وتم نقله كما هو من المصدر (بوابة الشروق)، ولا يعبر عن وجهة نظر الموقع ولا سياسة التحرير وإنما تقع مسؤولية الخبر وصحته علي الناشر الاصلي وهو بوابة الشروق.

نفقات لبنان تتجاوز موازنة ٢٠١٨... وعوامل تُنذر بالأسوأ

(العربي الجديد)

٢٨ نوفمبر ٢٠١٨

أعلن وزير المالية اللبناني، علي حسن خليل، اليوم الأربعاء، أن نفقات الدولة تجاوزت الحدود المنصوص عنها في الموازنة العامة لسنة ٢٠١٨، فيما تنتشر المخاوف بأن العجز عن تشكيل الحكومة والفشل في تطبيق الإصلاحات يُنذران بالأسوأ.

الوزير خليل، قال بعد لقائه رئيس الجمهورية، ميشال عون، إن لبنان المثقل بالديون تجاوز موازنته المحددة لعام ٢٠١٨، مشيراً إلى أن الحكومة والبنك المركزي يعرّزان التنسيق حتى تتمكن الدولة من الاستمرار في تمويل نفسها، في ظلّ أزمة تشكيل الحكومة، حيث بحث الوزير والرئيس "الوضع المالي والأمور المتصلة بتأمين التمويل الدائم لحاجات الدولة".

خليل قال: "نحن نمرّ في مرحلة دقيقة نوعاً ما، تتطلب درجة أعلى من التنسيق بين القرار السياسي وبين وزارة المال والمصرف المركزي"، مضيفاً: "هذا أمر نحاول متابعته بأسرع وقت ممكن، حتى لا يؤثر على انتظام تأمين الأموال التي تحتاجها الخزينة اللبنانية"، وفقاً للمكتب الإعلامي في رئاسة الجمهورية.

وفي سياق متصل، قال خليل، خلال مؤتمر في لجنة "إسكوا" عن "تمويل التنمية المستدامة - كبح التدفقات المالية غير المشروعة": "علينا أن نقرّ أن ما يشهده الاقتصاد اللبناني اليوم من تراجع وانكماش مرده بالدرجة الأولى إلى الأزمات السياسية المتلاحقة في البلد، يضاف إليها ما تكبده من نتائج الأزمة السورية، خاصة على صعيد مكافحة الإرهاب الذي سدّ عليه منافذ الحدود لقطع التواصل مع البلدان المحيطة وأسواقها الاستهلاكية المتاحة".

واعتبر الوزير أن "جرعة الدعم غير المسبوقة التي تلقّاها لبنان من الأسرة الدولية في ما عرف بمؤتمر سيدر تشكّل أوضح إشارة إلى حجم القلق الدولي إزاء وضع لبنان الاقتصادي والمالي وحرص المجتمعين في باريس على حماية استقرار البلد والأمان فيه، من خلال القروض والهبات المالية التي أقرّها لإصلاح البنية التحتية وزيادة النمو الاقتصادي في لبنان، على أن يعلّق ما تقدم على التزام لبنان بإجراء إصلاحات إدارية جذرية، ومنها على الأخص تلك التي تستهدف خفض عجوزات الموازنات العامة".

كذلك رأى أن لبنان "أكثر من أي وقت مضى بحاجة ماسة إلى إعادة بناء بنيته التحتية، وخلق فرص عمل، وتنفيذ الإصلاحات الهيكلية في المالية العامة، وكذلك تنشيط دور القطاع الخاص".

ولفت إلى أن "عودة الاستقرار الأمني وإعادة الحياة السياسية في لبنان إلى مسارها الطبيعي هي من الأولويات الرئيسية، لكنها ليست كافية. هناك الكثير من الإصلاحات الضرورية لجذب رؤوس الأموال وتوجيهها بشكل صحيح في القطاعات التي تساهم في تنمية الاقتصاد وجذب المزيد من الاستثمارات الخارجية وتطوير العلاقات الاقتصادية والمالية مع دول العالم".

وفي الوقت الذي لا يزال فيه لبنان عاجزاً عن تشكيل حكومة جديدة برئاسة الرئيس المكلف سعد الحريري، رغم مرور أكثر من ٦ أشهر على الانتخابات النيابية، يحذّر العديد من السياسيين والخبراء من وقوع أزمة اقتصادية، ما لم تُنجز الأطراف المتنازعة تشكيل الحكومة في القريب العاجل.

الاسكوا نظمت مؤتمرا حول تمويل التنمية المستدامة بهيئة الحريري ممثلة رئيس الحكومة: لا تنمية ولا

استثمارات ولا ازدهار من دون استقرار

(الوكالة الوطنية للإعلام)

الأربعاء ٢٨ تشرين الثاني ٢٠١٨

وطنية - نظمت لجنة الأمم المتحدة الاجتماعية والاقتصادية لغربي آسيا "الاسكوا" مؤتمرا دوليا حول تمويل التنمية المستدامة وكبح التدفقات المالية غير المشروعة، في مقرها في رياض الصلح، برعاية رئيس حكومة تصريف الأعمال سعد الحريري ممثلا بالنائبة بهيئة الحريري وذلك، "استعدادا للحوار رفيع المستوى حول تمويل التنمية والمنتدى السياسي رفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة المقرر عقدهما تحت مظلة الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ٢٠١٩"، ويستمر المؤتمر حتى غد الخميس.

ويأتي المؤتمر، بحسب بيان، "بناء على مبادرة طرحتها الاسكوا من أجل دفع الأجندة الدولية لتمويل التنمية وتطويعها إقليميا، كما يأتي استجابة إلى طلب رئاسة مجموعة الـ ٧٧ والصين (أكبر كتل يضم البلدان النامية في الأمم المتحدة) ودعما للمساعي التي تبذلها من أجل إقرار الآليات والتدابير اللازمة لمكافحة التدفقات المالية غير المشروعة، لاسيما في ظل الزيادة المضطردة التي تشهدها هذه التدفقات والتي باتت تفوق احداثياتها (من حيث الحجم والتعقيد) القدرة على تتبعها والكشف عنها. يستند المؤتمر إلى الاستراتيجية التي أطلقها أمين عام الأمم المتحدة حول "تمويل خطة عمل عام ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة (٢٠٢١-٢٠١٨)"، ويتخذ منها ركيزة مستهدفا دعم جهود الدول النامية - ولا سيما العربية منها- في تعبئة الموارد المالية اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة والتحول من مفهوم "التعبئة إلى التمويل" في سبيل تحقيق التحول الهيكلي المطلوب لبلوغ الاستدامة بمفرداتها الثلاثة (الاقتصادية والاجتماعية والبيئية)".

الحريري

وألقت النائبة الحريري كلمة الرئيس الحريري فقالت: "يسعدني أن ألتقي بكم اليوم في هذا المؤتمر الذي تستضيفه لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا "الأسكوا" تحت عنوان "تمويل التنمية المستدامة - كبح التدفقات المالية غير المشروعة" فعنوان هذا المؤتمر هو بالحقيقة بمثابة وضع الإصبع على الجرح.

فما أحوالنا اليوم كدول نامية بشكل خاص لكل مصدر من مصادر التمويل المتاحة أمامنا ولا شك بأن كبح التدفقات المالية غير المشروعة هو من أهم هذه المصادر والتي تتطلب منا توحيد جهودنا لوضع خطة عمل واضحة تسمح بالحد من هروب رؤوس الأموال من منطقتنا. فالعائق الأساسي أمامنا اليوم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة هو في إيجاد مصادر وأساليب تمويل جديدة ومستدامة وعدم الاكتفاء بتأمين التمويل عبر الموازنات العامة غير القادرة بعد اليوم على تحمل المزيد من الأعباء، خاصة في ظل شح السيولة وارتفاع الفوائد المالية العالمية".

أضافت: "وفي هذا الإطار من الضروري اليوم خلق شراكة فعلية مع القطاع الخاص من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة بما لديه من موارد مالية ولا بد من تشجيعه على الاستثمار في المشاريع التي تساهم في تحقيق هذه الأهداف، وذلك عبر إقرار القوانين وتحديث الأطر المؤسسية التي ترعى وتنظم عمل القطاع الخاص في منطقتنا.

وهذا ما سعيانا إليه في لبنان عبر إقرار قانون تنظيم الشراكة بين القطاعين العام والخاص في العام الماضي. وقد قمنا مؤخرا بإطلاق ثلاثة مشاريع رئيسية في البنى التحتية بهذا الإطار: توسيع مطار رفيق الحريري الدولي والطريق برسم مرور من خلدة إلى العقبية ومشروع مركز لبنان الوطني للبيانات. وهناك العديد من المشاريع الضخمة التي سيتم إطلاقها تباعا في المراحل القادمة والتي ستشكل فرص استثمارية ضخمة للقطاع الخاص".

وتابعت: "إن لبنان أيها الأصدقاء ملتزم التزاما كاملا بخطة عمل ٢٠٣٠ لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وعلى الرغم من كل العقبات التي تواجهنا، إلا أننا مصممون على المضي قدما بتحقيق هذه الأهداف بالشراكة مع كل المعنيين من المنظمات الدولية والقطاع الخاص والمجتمع المدني.

إن تحقيق أهداف التنمية المستدامة هو مسار متكامل قمنا بإطلاقه في العام الماضي عبر تشكيل اللجنة الوطنية لأهداف التنمية المستدامة برئاسة رئيس مجلس الوزراء وعضوية ممثلين عن الإدارات الرسمية كافة وعن القطاع الخاص والمجتمع المدني والتي تعمل على تنسيق الجهود الوطنية لتحقيق هذه الأهداف ودمجها بالبرامج والخطط الوطنية، كما جرى تشكيل لجنة نيابية خاصة لمواءمة التشريعات مع متطلبات أهداف التنمية المستدامة.

كما أن تحقيق أهداف التنمية المستدامة هو في صلب الرؤية التي قدمتها الحكومة اللبنانية لتحقيق الاستقرار والنمو وفرص العمل خلال مؤتمر سيدر. هذه الرؤية التي تركز بشكل أساسي على الدور المركزي الذي يمكن أن يؤديه القطاع الخاص في تنفيذها.

لقد قمنا في تموز الماضي بإعداد تقرير المراجعة الوطنية الطوعية الأول لتحقيق أهداف التنمية المستدامة الذي تلقاه المجتمع الدولي بحفاوة بالغة، مثنياً على الجهود المبذولة من قبل الحكومة اللبنانية في هذا الإطار. وقد سمح لنا هذا التقرير ليس فقط بتحديد التحديات التي نواجهها وتذليلها إنما أظهر أيضاً مكامن القوة لدينا والتي ستسمح لنا بمواجهة هذه التحديات".

واردفت: "ولعل أبرز التحديات التي نواجهها في سعينا لتنفيذ أجندة عمل ٢٠٣٠ إلى جانب ضرورة تأمين مصادر التمويل المستدام لها هو غياب نظام إحصاءات وطنية قوي مع قاعدة بيانات محدثة حول أهداف التنمية المستدامة وغاياتها والحاجة إلى تمكين القدرات المؤسسية للإدارات الرسمية وهذا ما سنسعى إليه بالتعاون مع منظمات الأمم المتحدة والمجتمع الدولي.

يضاف إلى ذلك استمرار التداعيات الاقتصادية والاجتماعية لأزمة اللجوء السوري إلى لبنان التي لا تزال تضع المزيد من الضغوطات على الاقتصاد والبيئة والخدمات العامة والبنى التحتية".

وختمت: "يبقى الاستقرار هو الأساس. فلا تنمية مستدامة من دون استقرار. ولا إستثمارات من دون استقرار. ولا ازدهار من دون استقرار".

حسن خليل

والقى وزير المالية في حكومة تصريف الاعمال علي حسن خليل كلمة رحب في مستهلها بالمؤتمرين وقال: "أود الإشادة بما دلت وتدلل عليه المبادرة إلى عقد المؤتمر في لبنان، على المستويين الوطني والدولي ولا سيما لجهة تعزيز دور لبنان المحوري في الإقليم من خلال التأكيد على تميز موقعه الريادي كمنصة مفتوحة لأصحاب القرار من أجل مقاربة مشكلة ارتفاع فجوة التمويل وتنوع واتساع حجم التحديات التي تواجه تعبئة الموارد المطلوبة للتنمية في ضوء المتغيرات العديدة التي باتت تتحكم اليوم بتوجه القرار السياسي والمالي وعلى الأخص من فقد هامش الحركة لديه أو تدنت قدرته مع خسارة أو تدني مجاميع ما راكم من فائض موازناته لسنوات طوال".

اضاف: "لقد واجه لبنان والعالم العربي الكثير من التحديات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية نتيجة الأزمات المتتالية ومنها الأزمة السورية والمأزق السياسي الإقليمي والمحلي المتواصل. وبمقارنة بين بلداننا وتلك الموجودة في أوروبا، نجد أن عدد سكان ١٨ دولة ضمن مجموعة الإسكوا وصل إلى حوالي ٣٥٠ مليون شخص بإجمالي ناتج محلي يبلغ ٢٢٧٥ مليار دولار في ٢٠١٧ مقارنة بـ ٣٣٨ مليون نسمة في ١٩ دولة بمنطقة اليورو الذين حققوا إجمالي ناتج محلي يبلغ ١٢٦٠٨ مليار دولار في العام نفسه. هذا يعني أن إمكانية النمو في اقتصادنا هائلة ولدينا القدرة على زيادة ما لا يقل عن خمس مرات من المستوى الحالي لنواتجنا المحلي الإجمالي. وعليه يفترض لتحقيق ذلك العمل الجاد والقيام بالخطوات المناسبة من خلال تطوير وخلق منصات جديدة تساهم في تعزيز الشراكة التجارية والاستثمارات مع الدول الصديقة في المنطقة والعالم أجمع".

وتابع: "لكن ما يعيقنا هو ما يواجهه عالمنا العربي من تحديات كثيرة، عمل الحكومات في تحقيق التنمية المستدامة، وأبرزها: النزاعات المسلحة والصراعات في دول المنطقة (سوريا والعراق واليمن وليبيا)؛ استمرار تدخل الدول الكبرى في سياسات المنطقة ومساعدة الإرهابيين والجماعات المتطرفة بالمال والسلاح، التطرف والإرهاب اللذان يهددان المجتمعات العربية ويؤخران التنمية؛ أزمات الهجرة والنزوح واللجوء التي فاقمت الضغوط في دول منطقتنا

وطالت عددا من دول العالم؛ ازدياد حاجة الدول إلى تمويل إضافي لمواجهة الضغوط الطارئة، في وقت وصلت فجوة التمويل إلى حد ٣,٦ تريليون دولار لتحقيق التنمية المستدامة؛ عدم وجود إحصاءات كافية ومنظمة حول وضع التنمية في المنطقة العربية، مما يعيق العمل البناء على تحقيق الأهداف الـ ١٧؛ نقص في الأدوات التكنولوجية؛ ضعف التنسيق والتعاون الفني بين الجهات المعنية على المستويات المحلية والإقليمية والدولية".

واردف: "التحديات كثيرة وأمامنا طريق طويل للوصول إلى هدفنا. ولكن البداية تكون مع تحديد أسباب فجوة تمويل التنمية، ألا وهي التدفقات المالية غير المشروعة، والحد من أثرها: أولا: فلنحدد ماهية التدفقات غير المشروعة، ولنضبط مكوناتها جيدا: هل هي عائدات الجرائم؟ أو الأموال المسروقة؟ أو التلاعب بالفواتير التجارية؟ أو تقدير خاطئ للتحويلات؟ أو إنها الثروات غير المعلن عنها؟ أم كلها معا؟ ثانيا: فلنعترف أن قياس هذه التدفقات أمر صعب، بالنظر إلى عدم قانونيتها، ولنعتزف أيضا أن حجمها كبير والمشكلة إلى تمام مستمر خاصة في الدول الغنية بالموارد، كما في الدول الهشة وتلك المتأثرة أو الخارجة من نزاعات. ولكن ما نعلمه، هو أن أسباب التدفقات المالية غير المشروعة تعود إلى هشاشة الأمن والاستقرار، وغياب الرؤية، وضعف الحوكمة، والفساد، والجريمة المنظمة، والاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية، والاحتيايل في التجارة الدولية، والتهرب الضريبي، وغيرها. هذه التدفقات غير المشروعة تشكل تحديا هائلا للأمنين السياسيين والاقتصاديين حول العالم، لا سيما في البلدان النامية. بالتالي، مكافحة هذه الظاهرة هي في مصلحة الجميع، بل والتصدي لها من قبل الأفراد، والمؤسسات والحكومات أولوية. في هذا السياق، هناك جهد ملحوظ على الصعيد الدولي، ولكنه ليس كافيا مقارنة مع حاجات وواقع الدول، وأعني هنا بالتحديد دول منطقتنا".

وقال: "في العالم العربي، ومنذ بداية عام ٢٠١١، بلغ حجم التدفقات المالية غير المشروعة ٤٨٣ مليار دولار، ما يعادل ٣ في المئة من التجارة العالمية غير النفطية. ومقابل كل دولار واحد تحصل عليه المنطقة العربية من تمويل، فإنها تخسر ١,٠٥ دولارا كتدفق مالي غير مشروع. وهذا الدولار تقابله خسارة ٢,٩ دولار بشكل استثمارات في الخارج لتمويل مشاريع التنمية المستدامة. بشكل عام، تخسر منطقتنا ٤ دولارات كلما استثمر دولار واحد فيها. من هنا، تحولت هذه التدفقات إلى مصدر قلق كبير بسبب حجمها وارتداداتها السلبية على القدرات الوطنية لتحقيق التنمية المستدامة. أما لبنان، فالتدفقات المالية غير المشروعة فيه بلغت ٣٢,٦ مليار دولار بين ٢٠٠٥ و ٢٠١٤، ما يمثل ١٧% من إجمالي تجارة لبنان للفترة عينها ولهذا قام لبنان بتدابير ملحوظة لمحاربة هذه الظاهرة، من خلال التشريع: قانون التصريح عن نقل الأموال عبر الحدود، قانون مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، قانون تبادل المعلومات لغايات ضريبية، القانون المعدل للمادة ٣١٦ من قانون العقوبات المتعلقة بتمويل الإرهاب. وفي مجال تبادل المعلومات لغايات ضريبية تحديدا، التزم لبنان بمعيار تبادل المعلومات بناء لطلب والتبادل التلقائي للمعلومات المصرفية. وتاهل لبنان إلى المرحلة الثانية من التقييم (أيلول ٢٠١٦) حيث انضم إلى المنتدى الدولي للشفافية وتبادل المعلومات لأغراض ضريبية والتزم بالتبادل التلقائي للمعلومات (أيلول ٢٠١٨) بالإضافة إلى التزامه بالمعايير الدولية لتبادل المعلومات بناء لطلب".

اضاف: "لا يمكن لنا أن نتغاضي عن أزمة النزوح حيث كان لبنان من الدول أكثر استيعابا للأسر السورية الهاربة من جحيم الحروب الدائرة في بلدها حتى بلغ عدد النازحين إليه أرقاما مثيرة للقلق. ولم يبخل لبنان يوما عن دعم النازحين إليه وهو الذي يستضيف منهم، بالنظر للنسبة التي يشكلونها من عدد السكان، العدد الأكبر من العالم مما أثقل على اقتصاد البلد وأمنه ضغوطا متنوعة لم يعد الحديث بشأنها مجرد وجهة نظر أو ترف سياسي بقدر ما بات يتعلق الموضوع بمسائل أكثر تعقيدا على أكثر من مستوى اقتصادي ووطني".

وتابع: "مع توسع المناطق الآمنة في سوريا وعودة الهدوء وخدمات الدولة المركزية إلى المناطق المذكورة لن ينتظر لبنان أكثر لتشجيع العودة الآمنة للنازحين الراغبين في ذلك مع الأمل أن يحظى ذلك بالتنسيق المطلوب مع الجهات الدولية والأممية الداعمة لاحتياجات النزوح، علينا أن نقر أن ما يشهده الاقتصاد اللبناني اليوم من تراجع وانكماش مرده بالدرجة الأولى إلى الأزمات السياسية المتلاحقة في البلد يضاف إليها كما أشرنا ما تكبده من نتائج الأزمة السورية إن على صعيد مكافحة الإرهاب الذي سدَّ عليه منافذ الحدود لقطع التواصل مع البلدان المحيطة وأسواقها الاستهلاكية المتاحة، أم على صعيد ما تحمله البلد من كلفة النزوح السوري وفاتورته الباهظة التي عرفت أوروبا عن كسب وهي التي أكدت على أن "لبنان يحتاج إلى كل اهتمامنا حيث لم يستقبل أي بلد هذا العدد الكبير من النازحين

كما استقبل لبنان" كما أكد البعض الآخر على أن "استقرار لبنان مصلحة عامة إقليمية ومفيدة للدول المجاورة وأوروبا" وما صدر عن دوائر الفاتيكان".

واردف: "إن جرعة الدعم غير المسبوقه التي تلقاها لبنان من الأسرة الدولية في ما عرف بمؤتمر سيدر تشكل أوضح إشارة إلى حجم القلق الدولي إزاء وضع لبنان الاقتصادي والمالي وحرص المجتمعين في باريس على حماية استقرار البلد والأمان فيه من خلال القروض والهيئات المالية التي أقرها لإصلاح البنية التحتية وزيادة النمو الاقتصادي في لبنان على أن يعلق ما تقدم على التزام لبنان بإجراء إصلاحات إدارية جذرية ومنها على الأخص تلك التي تستهدف خفض عجوزات الموازنات العامة. إن لبنان وأكثر من أي وقت مضى بحاجة ماسة لإعادة بناء بنيته التحتية، وخلق فرص عمل، وتنفيذ الإصلاحات الهيكلية في المالية العامة، وكذلك تنشيط دور القطاع الخاص. وفي هذا المسعى يهدف لبنان إلى إعادة إحياء قطاع النقل وتحرير قطاع الكهرباء وإصلاح قطاع الاتصالات. من أجل تنفيذ هذه التغييرات، يحتاج لبنان إلى الدعم الكامل من شركائه العرب، من القطاع الخاص اللبناني وإلى المزيد من التكامل الاقتصادي والاتفاقيات التجارية الجديدة من أجل حشد الموارد بشكل أفضل والاستفادة من تضامن بلادنا لتأمين مستقبل أفضل وزيادة ثروة الأجيال القادمة. إن عودة الاستقرار الأمني وإعادة الحياة السياسية في لبنان إلى مسارها الطبيعي هي من الأولويات الرئيسية، لكنها ليست كافية. هناك الكثير من الإصلاحات الضرورية لجذب رؤوس الأموال وتوجيهها بشكل صحيح في القطاعات التي تساهم في تنمية الإقتصاد وجذب المزيد من الاستثمارات الخارجية وتطوير العلاقات الاقتصادية والمالية مع دول العالم. على هذا الصعيد، نود أن ندعو القطاع الخاص الى عدم الانخراط في سلوكيات غير قانونية وندعو المجتمع المدني إلى الاستمرار في المطالبة بالحوكمة الرشيدة ولفت انتباه الوزارات المعنية لأي إساءة تحصل".

وقال: "إزاء هذا كله ومن منطلق واقعي وأمام التحديات في أحجامها المتعاضمة والقلق المتزايد في عالمنا العربي إزاء القدرة على مواجهتها لا سيما الإصرار والعمل الدؤوب في ما بيننا لإيجاد أطر وتوصيات تمكنا من مواجهتها وأبرزها التزام سياسي على أعلى مستوى في دولنا لتعزيز تمويل التنمية المستدامة، بدءاً من تذليل المعوقات الموجودة. اعتماد سياسات ومقاربات وأدوات قانونية واقتصادية، ومالية، وضريبية، ومؤسسية، وأمنية على مستوى الدولة لتحقيق التنمية المستدامة. إرساء قواعد السلام، وتقوية مؤسسات الدولة، وتحويل الذهنيات نحو ثقافة جديدة للدعم الرسمي، ليتحول من دعم ذات بعد إنساني طارئ، إلى شراكة حقيقية مع دولنا من أجل التنمية المستدامة".

وختم: "إن لبنان يتشرف بوجودكم ولا يسعه الا أن يثني على أهمية انعقاد هذا المؤتمر الذي تنظمه الإسكوا مشكورة، لأنه يأتي في مرحلة دقيقة تواكب الاستعدادات الجارية لإجراء أول مراجعة رفيعة المستوى لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وجدول أعمال تمويل التنمية معاً، والتي سيكون لها انعكاس على التوجهات العالمية، وعلى أولويات التنمية المستدامة في منطقتنا العربية".

«الإسكوا» تثنى على جهود مصر في الدفاع عن مصالح الدول النامية

(العرب اليوم)

٢٠١٨-١١-٢٨

أثنى الأمين التنفيذي للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لغربي آسيا "الإسكوا" منير تابت، على الجهود التي بذلتها مصر لصالح مجموعة الـ ٧٧ والصين، على مدى عام من أجل الدفاع عن مصالح الدول النامية، مشيراً إلى أن المنطقة على أعتاب مرحلة فارقة ستشهد إعادة ترتيب أولويات تمويل التنمية ومقاربات مختلف الدول والأقاليم تجاهها.

وقال "تابت" في كلمة له خلال أعمال المؤتمر الدولي حول التنمية المستدامة وكبح التدفقات غير المشروعة الذي تنظمه "الإسكوا" على مدى يومين، إن الأوضاع تتطلب أن تطرح المنطقة العربية تقديراتها وأولويات تمويل التنمية لديها خلال ٣ استحقاقات مقررة العام المقبل.

وأشار إلى أن المنطلقات التنموية تركز إلى حوار مدروس، وتفاعل بناء بين مختلف أصحاب المصلحة حكومات ومجتمع مدني وقطاع خاص ومنظمات غير حكومية، لافتاً إلى أن المؤتمر يأتي ضمن مساع حثيثة تبذلها مختلف أجهزة الأمم المتحدة في سبيل صياغة خريطة طريق لتنفيذ الاستراتيجية الجديدة التي طرحها أمين عام الأمم المتحدة في شهر سبتمبر الماضي، من أجل استعادة مقدرات تمويل التنمية.

نشكركم زوار العرب اليوم على تصفح موقعنا وفي حالة كان لديك اى استفسار بخصوص هذا الخبر «الإسكوا» تثنى على جهود مصر في الدفاع عن مصالح الدول النامية برجاء ابلاغنا او ترك تعليق الأسفل المصدر : الهلال اليوم

وزير المالية في مؤتمر الإسكوا: نفذنا المرحلتين الأولى والثانية من برنامج الإصلاح الاقتصادي (أخبارك)

٢٠١٨-١١-٢٨

أكد وزير المالية الدكتور محمد معيط أن مصر استطاعت منذ عام ٢٠١٦ تنفيذ برنامج إصلاح اقتصادي شامل وفعال يستهدف في المقام الأول العمل على تحقيق التنمية المستدامة.

وأشار معيط إلى السياسة المالية التي تتبعها مصر وفقا لرؤية واستراتيجية وطنية في ضوء الاستراتيجية الأممية ٢٠٣٠، وذلك خلال الكلمة التي ألقاها وزير المالية أثناء مشاركته في أعمال المؤتمر الدولي الذي تعقده لجنة الأمم المتحدة الاجتماعية والاقتصادية لغربي آسيا "الإسكوا" حول تمويل التنمية المستدامة وكبح التدفقات غير المشروعة في العاصمة اللبنانية بيروت.

وقال وزير المالية إن مصر نفذت المرحلتين الأولى والثانية من برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي يحظى بدعم كامل من الرئيس عبد الفتاح السيسي فضلا عن المساندة والإشادة الدولية من كافة المؤسسات الدولية المعنية، مؤكدا أن هذا البرنامج مكّن مصر من استعادة الاستقرار الاقتصادي الكلي وتحقيق النمو المستدام وتعميق الإصلاحات الهيكلية وتعزيز مناخ الاستثمار والأعمال الإنتاجية وتعزيز شبكة الحماية الاجتماعية للطبقات الأكثر احتياجا، وتحديث النظام الضريبي والجمركي لتعزيز إيرادات الدولة.

وزير المالية: برنامج الإصلاح الاقتصادى الوطنى هدفه تحقيق التنمية المستدامة

(اليوم السابع)

الأربعاء، ٢٨ نوفمبر ٢٠١٨

أكد وزير المالية الدكتور محمد معيط، أن مصر استطاعت منذ عام ٢٠١٦ تنفيذ برنامج إصلاح اقتصادى شامل وفعال، يستهدف فى المقام الأول العمل على تحقيق التنمية المستدامة، مشيراً إلى أن السياسة المالية التى تتبعها مصر هى مكون أساسى فى تحقيق هذه التنمية وفقاً لرؤية واستراتيجية وطنية فى ضوء الاستراتيجية الأممية ٢٠٣٠.

وجاء ذلك فى الكلمة التى ألقاها وزير المالية، خلال مشاركته فى أعمال المؤتمر الدولى الذى تعقده لجنة الأمم المتحدة الاجتماعية والاقتصادية لغربى آسيا (الإسكوا) حول تمويل التنمية المستدامة وكبح التدفقات غير المشروعة، فى العاصمة اللبنانية بيروت.

وأشار وزير المالية إلى أن مصر نفذت المرحلتين الأولى والثانية من برنامج الإصلاح الاقتصادى والذى يحظى بدعم كامل من الرئيس عبد الفتاح السيسى، فضلاً عن المساندة والإشادة الدولية من كافة المؤسسات الدولية المعنية، مؤكداً أن هذا البرنامج مكن مصر من استعادة الاستقرار الاقتصادى الكلى وتحقيق النمو المستدام وتعميق الإصلاحات الهيكلية وتعزيز مناخ الاستثمار والأعمال والإنتاجية وتعزيز شبكة الحماية الاجتماعية للطبقات الأكثر احتياجاً، وتحديث النظام الضريبى والجمركى لتعظيم إيرادات الدولة.

وشدد على أن مصر تسير فى الطريق الصحيح من الإصلاحات الاقتصادية، وهو الأمر الذى تظهر نتائجه فى ارتفاع معدلات النمو وانخفاض معدلات البطالة، وتحقيق فائض فى موازنة العام ٢٠١٧ - ٢٠١٨ وخفض الدين العام، مؤكداً أن الحكومة المصرية ملتزمة بمواصلة تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادى الشامل لتحقيق النمو المستدام.

ولفت إلى أن الحكومة تمضى قدماً نحو تعزيز الإصلاحات وإتاحة الفرص أمام القطاع الخاص وفتح باب الاستثمار أمامه فى مجالات عدة، من بينها قطاع الطاقة الجديدة والمتجددة، وتحسين كفاءة برامج الحماية الاجتماعية.

وأشار إلى أن الأولوية القادمة ستكون لتعزيز رأس المال البشرى وإصلاح منظومة التعليم والمنظومة الصحية والتركيز على التعليم الفنى ورفع كفاءة الخدمات العامة.

وقال إنه تم إنشاء وحدة تضم عدداً من الخبراء داخل وزارة المالية، تتولى العمل على تحديد التكاليف المالية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، والتوصل إلى كيفية تدبير مصادر التمويل لتحقيق تلك الأهداف، سواء عبر تعديل النظم الضريبية وإعادة الهيكلة لبعض المصادر بما يحقق فى النهاية الهدف من توفير مصادر التمويل.

ومن جانبه، قال المستشار أحمد خليل نائب رئيس محكمة النقض رئيس مجلس أمناء وحدة مكافحة غسل الأموال، إن مكافحة التدفقات المالية غير المشروعة محل اهتمام وطنى ودولى، لما لهذه الجريمة من تأثير مدمر على اقتصاديات الدول، خاصة الدول النامية، حيث إنها تحرم الدول فى طور النمو من موارد مالية هى فى أمس الحاجة إليها للمساعدة فى تحقيق التنمية المستدامة.

وأضاف المستشار خليل أن هناك قرابة تريليون دولار سنوياً تمثل تدفقات غير مشروعة حول العالم، وهو ما يمثل مبلغاً مالياً ضخماً للغاية، لافتاً إلى أن هناك نقاط تماس بين نظم مكافحة غسل الأموال وإجراءات التصدى للتدفقات المالية غير المشروعة، وأنه لا بد من الاستفادة من الجهود المبذولة فى هذا الصدد.

وأكد أهمية التعاون الدولى فى مجال مكافحة غسل الأموال، وما يشمله ذلك من التدفقات المالية غير المشروعة، مشدداً على أن مواجهة تلك المشكلة تتطلب تعزيز التعاون بين البلدان، خاصة الدول التى خرجت منها الأموال غير المشروعة، وذلك عبر إبرام الاتفاقيات الدولية وتوافر النية الصادقة لدى الدول التى استقرت بها تلك الأموال لإعادتها.

النائب بهية الحريري ممثلة الحريري في مؤتمر تمويل التنمية المستدامة: لبنان ملتزم بخطة عمل ٢٠٣٠

(14march)

٢٨ تشرين الثاني ٢٠١٨

كلمة دولة الرئيس سعد الحريري ممثلاً بمعالي النائب السيدة بهية الحريري رئيسة لجنة التربية النيابية، في مؤتمر بعنوان : تمويل التنمية المستدامة – كبح التدفقات المالية غير المشروعة:

يسعدني أن ألتقي بكم اليوم في هذا المؤتمر الذي تستضيفه لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا "الأسكوا" .. تحت عنوان "تمويل التنمية المستدامة – كبح التدفقات المالية غير المشروعة" .. فعنوان هذا المؤتمر هو بالحقيقة بمثابة وضع الإصبع على الجرح..

فما أوجنا اليوم كدول نامية بشكل خاص.. لكلّ مصدر من مصادر التّمويل المتاحة أمامنا.. ولا شكّ بأنّ كبح التدفّقات المالية الغير مشروعة هو من أهم هذه المصادر.. والتي تتطلب منا توحيد جهودنا لوضع خطة عمل واضحة تسمح بالحدّ من هروب رؤوس الأموال من منطقتنا.. فالعائق الأساسي أمامنا اليوم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.. هو في إيجاد مصادر وأساليب تمويل جديدة ومستدامة.. وعدم الاكتفاء بتأمين التمويل عبر الموازنات العامة الغير قادرة بعد اليوم على تحمل المزيد من الأعباء.. خاصة في ظل شح السيولة وارتفاع الفوائد المالية العالمية..

وفي هذا الإطار من الضروري اليوم خلق شراكة فعلية مع القطاع الخاص.. من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة بما لديه من موارد مالية.. ولا بدّ من تشجيعه على الاستثمار في المشاريع التي تساهم في تحقيق هذه الأهداف.. وذلك عبر إقرار القوانين وتحديث الأطر المؤسسية التي ترعى وتنظّم عمل القطاع الخاص في منطقتنا..

وهذا ما سعيانا إليه في لبنان عبر إقرار قانون تنظيم الشراكة بين القطاعين العام والخاص في العام الماضي.. وقد قمنا مؤخراً بإطلاق ثلاثة مشاريع رئيسية في البنى التحتية بهذا الإطار: توسيع مطار رفيق الحريري الدولي.. والطريق برسم مرور من خلدة إلى العقبية.. ومشروع مركز لبنان الوطني للبيانات.. وهناك العديد من المشاريع الضخمة التي سيتم إطلاقها تباعاً في المراحل القادمة والتي ستشكل فرص استثمارية ضخمة للقطاع الخاص..

إن لبنان أيها الأصدقاء ملتزم التزام كامل بخطة عمل ٢٠٣٠ لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.. وعلى الرغم من كلّ العقبات التي تواجهنا.. إلا أننا مصمّمون على المضي قدماً بتحقيق هذه الأهداف.. بالشراكة مع كلّ المعنيين من المنظمات الدولية والقطاع الخاص والمجتمع المدني..

إنّ تحقيق أهداف التنمية المستدامة هو مسار متكامل.. قمنا بإطلاقه في العام الماضي عبر تشكيل اللجنة الوطنية لأهداف التنمية المستدامة.. برئاسة رئيس مجلس الوزراء وعضوية ممثلين عن الإدارات الرسمية كافة وعن القطاع الخاص والمجتمع المدني.. والتي تعمل على تنسيق الجهود الوطنية لتحقيق هذه الأهداف ودمجها بالبرامج والخطط الوطنية.. كما جرى تشكيل لجنة نيابية خاصة لمواءمة التشريعات مع متطلبات أهداف التنمية المستدامة..

كما أنّ تحقيق أهداف التنمية المستدامة هو في صلب الرؤية التي قدّمتها الحكومة اللبنانية لتحقيق الاستقرار والنمو وفرص العمل خلال مؤتمر سيدر.. هذه الرؤية التي تركز بشكل أساسي على الدور المركزي الذي يمكن أن يؤديه القطاع الخاص في تنفيذها..

لقد قمنا في تموز الماضي بإعداد تقرير المراجعة الوطنية الطّوعية الأول لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.. الذي تلقاه المجتمع الدولي بحفاوة بالغة.. مثنيّاً على الجهود المبذولة من قبل الحكومة اللبنانية في هذا الإطار.. وقد سمح لنا هذا التقرير ليس فقط بتحديد التّحديات التي نواجهها وتذليلها.. إنّما أظهر أيضاً مكان القوة لدينا والتي ستسمح لنا بمواجهة هذه التّحديات..

ولعل أبرز التّحديات التي نواجهها في سعيانا لتنفيذ أجندة عمل ٢٠٣٠ .. إلى جانب ضرورة تأمين مصادر التمويل المستدام لها.. هو غياب نظام إحصاءات وطنية قوي.. مع قاعدة بيانات محدثة حول أهداف التنمية المستدامة وغاياتها..

والحاجة إلى تمكين القدرات المؤسسية للإدارات الرسمية.. وهذا ما سنسعى إليه بالتعاون مع منظمات الأمم المتحدة والمجتمع الدولي..

يضاف إلى ذلك استمرار التّداعيات الإقتصادية والإجتماعية لأزمة اللجوء السوري إلى لبنان.. التي لا تزال تضع المزيد من الضغوطات على الاقتصاد والبيئة والخدمات العامة والبنى التحتية..

أشكر حضوركم جميعاً.. وأخص بالشكر لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا 'الأسكوا' لاستضافتها هذا المؤتمر.. وفي الختام أيّها الأعضاء يبقى الاستقرار هو الأساس.. فلا تنمية مستدامة من دون استقرار.. ولا إستثمارات من دون استقرار.. ولا إزدهار من دون استقرار..

بهيّة الحريري: لا إستثمارات وازدهار من دون استقرار

(IMLEBANON)

November 28, 2018

أكدت النائبة بهيّة الحريري ان ” الاستقرار هو الاساس، فلا تنمية مستدامة من دون استقرار، ولا إستثمارات من دون استقرار، ولا إزدهار من دون استقرار”.

وقالت الحريري خلال افتتاح لجنة الأمم المتحدة الاجتماعية والاقتصادية لغربي آسيا (الإسكوا) مؤتمرها الدولي حول تمويل التنمية المستدامة وكبح التدفقات المالية غير المشروعة، في مقرها في رياض الصلح: ” العائق الأساسي أمامنا اليوم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة هو في إيجاد مصادر وأساليب تمويل جديدة، ومستدامة وعدم الاكتفاء بتأمين التمويل عبر الموازنات العامة غير القادرة بعد اليوم على تحمل المزيد من الأعباء، خصوصاً في ظل شح السيولة وارتفاع الفوائد المالية العالمية”.

وتابعت “من الضروري اليوم خلق شراكة فعلية مع القطاع الخاص من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما لديه من موارد مالية ولا بد من تشجيعه على الاستثمار في المشاريع التي تساهم في تحقيق هذه الأهداف، وذلك عبر إقرار القوانين وتحديث الأطر المؤسسية التي ترعى وتنظم عمل القطاع الخاص في منطقتنا”.

وأضافت: “ان لبنان أيها الأصدقاء ملتزم التزاماً كاملاً بخطة عمل ٢٠٣٠ لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وعلى الرغم من كل العقبات التي تواجهنا، إلا أننا مصممون على المضي قدماً بتحقيق هذه الأهداف بالشراكة مع كل المعنيين من المنظمات الدولية والقطاع الخاص والمجتمع المدني”.

وزير المالية في مؤتمر الإسكوا: نفذنا المرحلتين الأولى والثانية من برنامج الإصلاح الاقتصادي (أخبارك)

٢٠١٨-١١-٢٨

أكد وزير المالية الدكتور محمد معيط أن مصر استطاعت منذ عام ٢٠١٦ تنفيذ برنامج إصلاح اقتصادي شامل وفعال يستهدف في المقام الأول العمل على تحقيق التنمية المستدامة.

وأشار معيط إلى السياسة المالية التي تتبعها مصر وفقا لرؤية واستراتيجية وطنية في ضوء الاستراتيجية الأممية ٢٠٣٠، وذلك خلال الكلمة التي ألقاها وزير المالية أثناء مشاركته في أعمال المؤتمر الدولي الذي تعقده لجنة الأمم المتحدة الاجتماعية والاقتصادية لغربي آسيا "الإسكوا" حول تمويل التنمية المستدامة وكبح التدفقات غير المشروعة في العاصمة اللبنانية بيروت.

وقال وزير المالية إن مصر نفذت المرحلتين الأولى والثانية من برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي يحظى بدعم كامل من الرئيس عبد الفتاح السيسي فضلا عن المساندة والإشادة الدولية من كافة المؤسسات الدولية المعنية، مؤكدا أن هذا البرنامج مكّن مصر من استعادة الاستقرار الاقتصادي الكلي وتحقيق النمو المستدام وتعميق الإصلاحات الهيكلية وتعزيز مناخ الاستثمار والأعمال الإنتاجية وتعزيز شبكة الحماية الاجتماعية للطبقات الأكثر احتياجا، وتحديث النظام الضريبي والجمركي لتعزيز إيرادات الدولة.

وشدد على أن مصر تسير في الطريق الصحيح من الإصلاحات الاقتصادية وهو الأمر الذي تظهر نتائجه في ارتفاع معدلات النمو وانخفاض معدلات البطالة، وتحقيق فائض في موازنة العام ٢٠١٧/٢٠١٨ وخفض الدين العام مؤكدا أن الحكومة المصرية ملتزمة بمواصلة تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي الشامل لتحقيق النمو المستدام.

ومن جانبه قال المستشار أحمد خليل نائب رئيس محكمة النقض رئيس مجلس أمناء وحدة مكافحة غسل الأموال، إن مكافحة التدفقات المالية غير المشروعة محل اهتمام وطني ودولي، لما لهذه الجريمة من تأثير مدمر على اقتصاديات الدول، خاصة الدول النامية، حيث إنها تحرم الدول في طور النمو من موارد مالية هي في ميس الحاجة إليها للمساعدة في تحقيق التنمية المستدامة.

وأضاف المستشار خليل أن هناك قرابة تريليون دولار سنويا تمثل تدفقات غير مشروعة حول العالم، وهو ما يمثل مبلغا ماليا ضخما للغاية لافتا إلى أن هناك نقاط تماس بين نظم مكافحة غسل الأموال وإجراءات التصدي للتدفقات المالية غير المشروعة، وأنه لا بد من الاستفادة من الجهود المبذولة في هذا الصدد.

وزير المالية: مصر أصبحت مكانا واعدة لجذب الاستثمار بفضل الإصلاحات

(صدى البلد)

الأربعاء ٢٨/نوفمبر/٢٠١٨

أكد الدكتور محمد معيط وزير المالية، أن مصر تعمل على أكثر من اتجاه ومحور لتحقيق التنمية المستدامة لصالح المواطنين، وأن الإصلاحات الهيكلية التي أجرتها الدولة على مدى السنوات الثلاث الماضية في قطاعات مختلفة لحل المشاكل المستعصية في الاقتصاد، تستهدف في المقام الأول إحداث تنمية مستدامة لفترات زمنية طويلة.. مشيراً إلى أن مصر أصبحت مكانا واعدة للنمو وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

وقال معيط - في تصريح خاص لمدير مكتب وكالة أنباء الشرق الأوسط في بيروت، على هامش مشاركته في المؤتمر الدولي حول التنمية المستدامة وكبح التدفقات غير المشروعة الذي تنظمه لجنة الأمم المتحدة الاجتماعية والاقتصادية لغربي آسيا (الإسكوا) - إنه لا يمكن إجراء تنمية مستدامة حقيقية، إلا من خلال نظام اقتصادي سليم يعمل بصورة جيدة ومتناغمة في جميع قطاعات الاقتصاد وعناصره المختلفة والمالية العامة والنظام النقدي.

وأضاف أن هذه الإصلاحات التي تتم حالياً في مصر، تجرى على أسس صحيحة وجيدة، وأنها لم تكن موجودة في أزمنة وحقب سابقة، موضحاً أن مصر خلال ٣ سنوات ركزت بصورة كبيرة على العمل على حل المشاكل في النظام الاقتصادي من النواحي الهيكلية والمالية والنقدية.

وأشار وزير المالية إلى أن الإصلاح في الجانب النقدي، عبر تحرير سعر الصرف ووضع سياسات لأسعار الفائدة والتعامل القائم على أسس علمية مع التضخم، أتى بنتائج إيجابية للغاية تتمثل في تجاوز الاحتياطي النقدي مبلغ الـ ٤٤ مليار دولار أمريكي، وهو رقم غير مسبوق في تاريخ مصر، فضلاً عن الاستقرار الذي يشهده القطاع المصرفي وقدرته الكبيرة في تحمل الصدمات المتعلقة بالاقتصاد العالمي وتجاوزها.

وقال إنه في ما يتعلق بالسياسات المالية، فإن العجز في تراجع ملحوظ، وبدأ التحول من العجز الأولي إلى فائض أولي، ونزول مستويات الدين، فضلاً عن الإصلاح في هيكل الاقتصاد المصري ككل، وتزايد معدلات النمو.. مؤكداً أن الاقتصاد المصري استطاع امتصاص وتجاوز الكثير من الصدمات التي تعرض لها من خارج الدولة، وفي نفس الوقت يتحرك الاقتصاد إلى الأمام بشكل إيجابي، وأصبحت هناك فرصاً واعدة للنمو وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

وشدد على أن هذه النتائج الإيجابية التي تحققت بفضل البرنامج الإصلاحي الذي بدأته مصر، خلقت مساحة لتسارع النمو وزيادة الاستثمارات، علاوة على أنها تشجع القطاع الخاص على الاستثمار بصورة أكبر، وأن يتم التوسع في الاستثمار في التنمية البشرية خاصة في مجالات الصحة والتعليم ومياه الشرب والطرق والطاقة والسكن الاجتماعي، وإجراء حماية اجتماعية وخلق فرص العمل، على نحو يوجد تنمية مستدامة وفترات زمنية طويلة.

وأشار إلى أن الدولة المصرية تعمل على أكثر من اتجاه ومحور في مجال تحقيق التنمية للشعب المصري، سواء أكان التمويل للمشروعات التنموية بطريقة ذاتية أو من خلال هيئات اقتصادية أو المنح أو القروض، مؤكداً أن كل هذه الأمور تصب في صالح تحقيق التنمية وخلق المشاريع وإيجاد فرص عمل أمام المواطنين.

«إيسكوا» تعقد مؤتمرا دوليا حول تحديات التنمية المستدامة في بيروت

(مجلة مباشر)

٢٠١٨-١١-٢٨

تعقد لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) مؤتمرا دوليا في العاصمة اللبنانية بيروت، حول تحديات تمويل التنمية المستدامة، بحضور عدد من كبار المسؤولين الاقتصاديين والماليين في الدول العربية وكبار الخبراء، لبحث هذه التحديات والسبل الكفيلة لمكافحة التدفقات المالية غير المشروعة من منظور إقليمي وتنموي.

افتتاح مؤتمر تمويل التنمية المستدامة: الاستقرار هو الأساس

(النهار)

٢٨ تشرين الثاني ٢٠١٨

افتتحت لجنة الأمم المتحدة الاجتماعية والاقتصادية لغربي آسيا (الإسكوا) مؤتمرها الدولي حول تمويل التنمية المستدامة وكبح التدفقات المالية غير المشروعة، في مقرها في رياض الصلح، برعاية رئيس حكومة تصريف الأعمال سعد #الحريري ممثلاً بالنائبة بهية الحريري.

وألقت الحريري كلمة الرئيس الحريري، فقالت: "ما أحوالنا اليوم كدول نامية بشكل خاص لكل مصدر من مصادر التمويل المتاحة أمامنا ولا شك بأن كبح التدفقات المالية غير المشروعة هو من أهم هذه المصادر والتي تتطلب منا توحيد جهودنا لوضع خطة عمل واضحة تسمح بالحد من هروب رؤوس الأموال من منطقتنا. فالعائق الأساسي أمامنا اليوم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة هو في إيجاد مصادر وأساليب تمويل جديدة ومستدامة وعدم الاكتفاء بتأمين التمويل عبر الموازنات العامة غير القادرة بعد اليوم على تحمل المزيد من الأعباء، خاصة في ظل شح السيولة وارتفاع الفوائد المالية العالمية. وفي هذا الإطار من الضروري اليوم خلق شراكة فعلية مع القطاع الخاص من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة بما لديه من موارد مالية ولا بد من تشجيعه على الاستثمار في المشاريع التي تساهم في تحقيق هذه الأهداف، وذلك عبر إقرار القوانين وتحديث الأطر المؤسسية التي ترعى وتنظم عمل القطاع الخاص في منطقتنا".

وأضافت: "هذا ما سعيينا إليه في لبنان عبر إقرار قانون تنظيم الشراكة بين القطاعين العام والخاص في العام الماضي. وقد قمنا مؤخراً بإطلاق ثلاثة مشاريع رئيسية في البنى التحتية بهذا الإطار: توسيع مطار رفيق الحريري الدولي والطريق برسم مرور من خلدة إلى العقبية ومشروع مركز لبنان الوطني للبيانات. وهناك العديد من المشاريع الضخمة التي سيتم إطلاقها تباعاً في المراحل القادمة والتي ستشكل فرص استثمارية ضخمة للقطاع الخاص"، معتبرة "إن لبنان ملتزم التزاماً كاملاً بخطة عمل ٢٠٣٠ لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وعلى الرغم من كل العقبات التي تواجهنا، إلا أننا مصممون على المضي قدماً بتحقيق هذه الأهداف بالشراكة مع كل المعنيين من المنظمات الدولية والقطاع الخاص والمجتمع المدني".

وأكدت الحريري: "إن تحقيق أهداف التنمية المستدامة هو مسار متكامل قمنا بإطلاقه في العام الماضي عبر تشكيل اللجنة الوطنية لأهداف التنمية المستدامة برئاسة رئيس مجلس الوزراء وعضوية ممثلين عن الإدارات الرسمية كافة وعن القطاع الخاص والمجتمع المدني والتي تعمل على تنسيق الجهود الوطنية لتحقيق هذه الأهداف ودمجها بالبرامج والخطط الوطنية، كما جرى تشكيل لجنة نيابية خاصة لمواءمة التشريعات مع متطلبات أهداف التنمية المستدامة. كما أن تحقيق أهداف التنمية المستدامة هو في صلب الرؤية التي قدمتها الحكومة اللبنانية لتحقيق الاستقرار والنمو وفرص العمل خلال مؤتمر سيدر. هذه الرؤية التي تركز بشكل أساسي على الدور المركزي الذي يمكن أن يؤديه القطاع الخاص في تنفيذها".

وأردفت: "لعل أبرز التحديات التي نواجهها في سعيينا لتنفيذ أجندة عمل ٢٠٣٠ إلى جانب ضرورة تأمين مصادر التمويل المستدام لها هو غياب نظام إحصاءات وطنية قوي مع قاعدة بيانات محدثة حول أهداف التنمية المستدامة وغاياتها والحاجة إلى تمكين القدرات المؤسسية للإدارات الرسمية وهذا ما سنسعى إليه بالتعاون مع منظمات الأمم المتحدة والمجتمع الدولي. يضاف إلى ذلك استمرار التداعيات الاقتصادية والاجتماعية لأزمة اللجوء السوري إلى لبنان التي لا تزال تضع المزيد من الضغوطات على الاقتصاد والبيئة والخدمات العامة والبنى التحتية".

وختمت بالقول: "يبقى الاستقرار هو الأساس. فلا تنمية مستدامة من دون استقرار. ولا إستثمارات من دون استقرار. ولا إزدهار من دون استقرار".

"الإسكوا" تثنى على جهود مصر في الدفاع عن مصالح الدول النامية

(الوطن)

٢٨-١١-٢٠١٨

أثنى الأمين التنفيذي للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لغربي آسيا (الإسكوا) منير تابت، على الجهود التي بذلتها مصر لصالح مجموعة الـ ٧٧ والصين، على مدى عام من أجل الدفاع عن مصالح الدول النامية، مشيراً إلى أن المنطقة على أعتاب مرحلة فارقة ستشهد إعادة ترتيب أولويات تمويل التنمية ومقاربات مختلف الدول والأقاليم تجاهها.

وقال تابت -في كلمة له خلال أعمال المؤتمر الدولي حول التنمية المستدامة وكبح التدفقات غير المشروعة الذي تنظمه "الإسكوا" على مدى يومين- إن الأوضاع تتطلب أن تطرح المنطقة العربية تقديراتها وأولويات تمويل التنمية لديها خلال ٣ استحقاقات مقررة العام المقبل.

وأشار إلى أن المنطلقات التنموية تركز إلى حوار مدروس، وتفاعل بناء بين مختلف أصحاب المصلحة "حكومات ومجتمع مدني وقطاع خاص ومنظمات غير حكومية"، موضحاً أن المؤتمر يأتي ضمن مساع حثيثة تبذلها مختلف أجهزة الأمم المتحدة في سبيل صياغة خريطة طريق لتنفيذ الاستراتيجية الجديدة التي طرحها أمين عام الأمم المتحدة في شهر سبتمبر الماضي، من أجل استعادة مقدرات تمويل التنمية.

نائب رئيس البنك الدولي: التهرب الضريبي أحد الأشكال الضارة بجهود التنمية

(ميدان الأخبار)

٢٠١٨-١١-٢٨

قال الدكتور محمود محيي الدين، النائب الأول لرئيس مجموعة البنك الدولي، إن الدول التي تعاني من زيادة في الديون، تشهد تسربا كبيرا في التدفقات المالية غير المشروعة، وأن هذا الأمر يمثل أحد أكبر الأعباء أمام التنمية المستدامة، مشيرا إلى أنه في مقابل كل دولار من المساعدات الدولية، هناك ٣ دولارات تتسرب وتُصنف على أنها تدفقات مالية غير مشروعة.

وأشار محيي الدين، خلال المؤتمر الدولي الذي تعقده لجنة الأمم المتحدة الاجتماعية والاقتصادية لغربي آسيا (الإسكوا)، حول تمويل التنمية المستدامة وكبح التدفقات غير المشروعة، في بيروت، إلى أن التهرب الضريبي هو أحد الأشكال الضارة بجهود التنمية، مضيفا أن مستوى الإيرادات الضريبية والإيرادات العامة في الدول النامية يقل عن المستوى المطلوب من الدخل القومي، وأن التدفقات المالية غير المشروعة تتجاوز المساعدات والاستثمارات الأجنبية.

وأضاف أن مواجهة التدفقات المالية غير المشروعة يتطلب التعامل مع منبع هذه التدفقات والوسائل (القنوات) التي يتم عبرها نقل هذه التدفقات وأماكن المصب لتلك الأموال، مشيرا إلى أن المنبع غالبا ما يتمثل في التهرب الضريبي ومجالات الاختلاس والسرقة واستغلال المال العام بصورة سيئة والتعامل مع المصادر غير المشروعة.

وشدد على ضرورة أن تشمل جهود مكافحة التدفقات المالية غير المشروعة الملاذات الآمنة لتلك التدفقات، مشيرا إلى أن النسب حول تلك التدفقات وصلت حدا مخيفا.

وأكد محيي الدين ضرورة التعاون بين المؤسسات المعنية في مجال مكافحة تلك التدفقات من وزارة المالية والبنوك المركزية ووحدات مكافحة غسل الأموال والجهات الرقابية، فضلا عن إجراء الإصلاحات اللازمة والعمل على استخدام التكنولوجيات وإيجاد التشريعات الضريبية الحديثة والتنسيق على المستوى المركزي.

وأردف أن البنك الدولي بالتعاون مع منظمات الأمم المتحدة، يبذل جهودا كبيرة في مجال مكافحة الأموال المهربة، لافتا في هذا الصدد إلى مبادرة (ستار) لتعقب الأموال المهربة، غير أن اتخاذ الإجراءات الوقائية يظل أكثر أهمية من إجراءات العلاج، خاصة وأن الملاحقة لا تنجح كثيرا في استعادة الأموال المهربة رغم كل الجهود التي تبذل على المستويات الوطنية والتي لا تسفر عن تحقيق ما هو مأمول أو مطلوب.

وشدد نائب رئيس البنك الدولي على أهمية تحسين المناخ العام في الضرائب والاستثمار، خاصة وأن التعامل مع جذور المشكلة يتطلب تنسيق السياسات، وأن المسألة لا تعنى بها الحكومات فقط، وإنما يعنى بها القطاع الخاص أيضا، ما يتطلب وضع قواعد منضبطة وحشد الجهود والتنسيق الدولي في إطار من الشفافية والإفصاح.

من جهته، قال السفير محمد إدريس، مندوب مصر الدائم لدى الأمم المتحدة، إن الموضوعات محل الاهتمام الدولي والتي تشغل حيزا كبيرا من الحوار الدائر حاليا والمتعلقة بوجود تحديات تواجه النظام المتعدد الأطراف وضرورة الحفاظ عليه، وإصلاح الأمم المتحدة وجعلها ذات أهمية وفاعلية، وخطة التنمية المستدامة ٢٠٣٠ وكيفية تحقيقها، تتكامل وتصب في نفس الاتجاه لتحقيق حياة أفضل للشعوب في ظل تحديات كبيرة وطموحات كبيرة لا تواكبها الموارد الموجودة حاليا.

وأشار إدريس إلى أنه وبعد مضي ٣ أعوام على الخطة الأممية للتنمية المستدامة، ما زال في العالم قرابة ٨٠٠ مليون شخص تحت خط الفقر، لافتا إلى أن هذا العدد الكبير يبعث على القلق، خاصة وأن الهدف الأساسي للخطة الأممية هو القضاء على الفقر.

وأضاف أن تنفيذ الخطة يتم في ظل ظروف دولية غير مؤاتية، حيث تتصاعد التوترات فضلا عن انخفاض الاستثمارات في البنى الأساسية، فضلا عن مشكلة الديون في الدول النامية وتحديات ضبط إيقاع الاستثمارات لتواكب الخطط التنموية.

وشدد السفير إدريس على الحاجة إلى تضافر الجهود وتكاملها لإعطاء النظام المتعدد الأطراف مصداقية في النظام الدولي الحالي.

وقال إدريس إن مجموعة الـ ٧٧ والصين التي ترأسها مصر حاليا، أصبحت تضم الآن ١٣٤ دولة والتنسيق بداخلها أصبح يشكل تحديا في ظل تنوع كبير من الدول والمناطق الجغرافية المختلفة والتفاوت في التنمية.

وأكد المندوب المصري أن تمويل التنمية يمثل أهمية كبرى، وأن مصر وضعت ضمن أولوياتها في رئاستها للمجموعة هدفا أساسيا يتمثل في مكافحة الفقر وهذا يمثل حجر زاوية في أولوية عمل المجموعة التي ترأسها مصر وتحقيق هذا الهدف له أهمية كبرى.

ولفت إدريس إلى أن هناك تركيزا على تمويل التنمية ولا بد أن يتم في منظومة أوسع تتعلق بالوضع الدولي، وأن دور القطاع الخاص مهم جدا، مشيرا إلى أن هناك إشكالية يتم إثارتها حاليا تتعلق بمواءمة دور القطاع الخاص مع الأهداف والاستثمارات طويلة المدى.

وأوضح أن هناك قناعة أن الحكومات وحدها لن تستطيع توفير التمويل اللازم، وكذلك فإن القطاع الخاص لن يتمكن وحده من تحقيق التنمية، ومن ثم هناك عمل على إيجاد صيغ جديدة مبتكرة لتوفير التمويل اللازم.

من جهتها، أكدت النائبة بهية الحريري -في كلمتها- ممثلة عن رئيس الوزراء اللبناني سعد الحريري، احتياج دول العالم العربي لكل مصدر من مصادر التمويل المتاحة لتحقيق التنمية، وهو ما يتطلب العمل على كبح التدفقات المالية غير المشروعة، وهو ما يتطلب توحيد الجهود ووضع خطة عمل واضحة لمنع هروب رؤوس الأموال من المنطقة.

وأشارت الحريري إلى أن الهدف يتمثل في إيجاد أساليب تمويل لخطط التنمية المستدامة وعدم الاكتفاء بالموازنات العامة والتي أصبحت غير قادرة حاليا على التمويل، والعمل على خلق شراكة فعلية مع القطاع الخاص لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما لديه من موارد، مع العمل على تشجيع القطاع الخاص عبر إقرار القوانين وتحديث الأطر المؤسسية التي تنظم عمله.

وقالت إن لبنان أطلق للشراكة مع القطاع الخاص لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، عبر ٣ مشروعات رئيسية تتمثل في توسعة مطار رفيق الحريري الدولي (مطار بيروت) وطريق محوري بمنطقة خلدة، وإنشاء مركز لبنان الوطني للبيانات، مشيرة إلى أنه سيكون هناك العديد من المشروعات الضخمة التي ستطلق تباعا وستشكل فرصا مهمة للقطاع الخاص والاستثمار في لبنان.

وشددت على التزام لبنان بصورة كاملة بخطة ٢٠٣٠ لتحقيق التنمية المستدامة، وأن اللبنانيين مصممون على المضي قدما بالشراكة مع القطاع الخاص والمجتمع المدني في العمل على تحقيق تلك التنمية.

بدوره، أكد وزير المالية اللبناني علي حسن خليل، وجود تحديات كثيرة ومتعددة تقف أمام نجاح مشاريع وجهود التنمية المستدامة في العالم العربي، وفي مقدمتها الإرهاب والتطرف والنزوح والتدفقات المالية غير المشروعة.

وأشار إلى أن أهمية وضرة التصدي للتدفقات المالية غير المشروعة والحد من أثرها، مضيفا أن قياس حجم تلك التدفقات أمر شديد الصعوبة نظرا إلى عدم قانونيتها وحجمها الكبير، خاصة وأن هذه المشكلة في حالة تنامي مستمر في الدول الغنية بالموارد شأنها شأن الدول التي تعيش أوضاعا هشة وخرجت مؤخرا من نزاعات وصراعات.

واعتبر أن أسباب التدفقات المالية غير المشروعة تعود إلى هشاشة الأمن والاستقرار وغياب الرؤية والاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية والاحتلال في التجارة الدولية والتهرب الضريبي، وأنها تشكل في مجموعها تحديا كبيرا على المستويين السياسي والاقتصادي حوال العالم، خاصة في الدول النامية.

وشدد خليل على أن مكافحة هذه الظاهرة -التدفقات المالية غير المشروعة- يحقق صالح الجميع ويبقى أن يمثل أولوية، موضحاً أن هناك جهوداً ملحوظة على المستوى الدولي ولكنها غير كافية.

وأضاف أن التدفقات غير المشروعة تمثل مصدر قلق كبير بسبب حجمها وارتداداتها السلبية على القدرات الوطنية لتحقيق التنمية المستدامة، مشيراً إلى أن لبنان اتخذ مجموعة من التدابير في مجال محاربة هذه الظاهرة، في الجانب التشريعي، من خلال استصدار قانون التصريح بالأموال عبر الحدود، وقانون مكافحة غسل الأموال، وقانون تبادل المعلومات لغايات ضريبية، وتعديلات قانون مكافحة تمويل الإرهاب.

وتطرق الوزير اللبناني إلى أزمة النزوح السوري وتأثيرها على لبنان، مشيراً إلى أن النازحين السوريين داخل الأراضي اللبنانية يشكلون العدد الأكبر في العالم مقارنة بعدد السكان، على نحو أثقل كاهل اقتصاد البلاد وأوجد ضغوطاً كبيرة، مشدداً في ذات الوقت على أن لبنان لم يدخر جهداً في مجال دعم النازحين والوقوف إلى جانبهم.

وقال إن بلاده تتطلع إلى عودة سريعة للنازحين السوريين إلى وطنهم، خاصة بعد استقرار الأوضاع في سوريا وعودة خدمات الدولة المركزية إلى معظم المناطق.

وأضاف أن الاقتصاد اللبناني يشهد تراجعاً وانكماشاً جراء الأزمات السياسية وأزمة النازحين، وأنه في مسيس الحاجة لإعادة بناء بنيته التحتية وخلق فرص عمل وتنفيذ الإصلاحات الهيكلية في المالية العامة وتنشيط مشاركة القطاع الخاص.

"معيط": لا يمكن إجراء تنمية مستدامة حقيقية إلا من خلال نظام اقتصادي سليم

(العرب اليوم)

٢٨-١١-٢٠١٨

قال الدكتور محمد معيط وزير المالية، أن مصر تسعى لتحقيق التنمية المستدامة، من خلال الإصلاحات الهيكلية التي أجرتها الدولة على مدى السنوات الثلاث الماضية في القطاعات المختلفة لحل المشاكل المستعصية في الاقتصاد، تستهدف في المقام الأول إحداث تنمية مستدامة لفترات زمنية طويلة، مشيراً إلى أن مصر أصبحت مكاناً واعداً للنمو وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

وأضاف معيط، على هامش مشاركته في المؤتمر الدولي حول التنمية المستدامة وكبح التدفقات غير المشروعة الذي تنظمه لجنة الأمم المتحدة الاجتماعية والاقتصادية لغربي آسيا (الإسكوا) في لبنان، إنه لا يمكن إجراء تنمية مستدامة حقيقية، إلا من خلال نظام اقتصادي سليم يعمل بصورة جيدة ومتناغمة في جميع قطاعات الاقتصاد وعناصره المختلفة والمالية العامة والنظام النقدي.

وأضاف أن هذه الإصلاحات التي تتم حالياً في مصر، تجرى على أسس صحيحة وجيدة، وأنها لم تكن موجودة في أزمنة وحقب سابقة، موضحاً أن مصر خلال ٣ سنوات ركزت بصورة كبيرة على العمل على حل المشاكل في النظام الاقتصادي من النواحي الهيكلية والمالية والنقدية.

وأشار وزير المالية إلى أن الإصلاح في الجانب النقدي، عبر تحرير سعر الصرف ووضع سياسات لأسعار الفائدة والتعامل القائم على أسس علمية مع التضخم، أتى بنتائج إيجابية للغاية تتمثل في تجاوز الاحتياطي النقدي مبلغ الـ ٤٤ مليار دولار أمريكي، وهو رقم غير مسبوق في تاريخ مصر، فضلاً عن الاستقرار الذي يشهده القطاع المصرفي وقدرته الكبيرة في تحمل الصدمات المتعلقة بالاقتصاد العالمي وتجاوزها.

وقال إنه في ما يتعلق بالسياسات المالية، فإن العجز في تراجع ملحوظ، وبدأ التحول من العجز الأولي إلى فائض أولي، ونزول مستويات الدين، فضلاً عن الإصلاح في هيكل الاقتصاد المصري ككل، وتزايد معدلات النمو.. مؤكداً أن الاقتصاد المصري استطاع امتصاص وتجاوز الكثير من الصدمات التي تعرض لها من خارج الدولة، وفي نفس الوقت يتحرك الاقتصاد إلى الأمام بشكل إيجابي، وأصبحت هناك فرصاً واعدة للنمو وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

وشدد على أن هذه النتائج الإيجابية التي تحققت بفضل البرنامج الإصلاحي الذي بدأته مصر، خلقت مساحة لتسارع النمو وزيادة الاستثمارات، علاوة على أنها تشجع القطاع الخاص على الاستثمار بصورة أكبر، وأن يتم التوسع في الاستثمار في التنمية البشرية خاصة في مجالات الصحة والتعليم ومياه الشرب والطرق والطاقة والسكن الاجتماعي، وإجراء حماية اجتماعية وخلق فرص العمل، على نحو يوجد تنمية مستدامة وفترات زمنية طويلة.

وأشار إلى أن الدولة المصرية تعمل على أكثر من اتجاه ومحور في مجال تحقيق التنمية للشعب المصري، سواء أكان التمويل للمشروعات التنموية بطريقة ذاتية أو من خلال هيئات اقتصادية أو المنح أو القروض، مؤكداً أن كل هذه الأمور تصب في صالح تحقيق التنمية وخلق المشاريع وإيجاد فرص عمل أمام المواطنين.

نشكركم زوار العرب اليوم على تصفح موقعنا وفي حالة كان لديك أي استفسار بخصوص هذا الخبر "معيط": لا يمكن إجراء تنمية مستدامة حقيقية إلا من خلال نظام اقتصادي سليم برجاء ابلاغنا أو ترك تعليق الأسفل

"الإسكوا" تثنى على جهود مصر في الدفاع عن مصالح الدول النامية

(الوطن نيوز)

٢٨-١١-٢٠١٨

أثنى الأمين التنفيذي للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لغربي آسيا (الإسكوا) منير تابت، على الجهود التي بذلتها مصر لصالح مجموعة الـ ٧٧ والصين، على مدى عام من أجل الدفاع عن مصالح الدول النامية، مشيراً إلى أن المنطقة على أعتاب مرحلة فارقة ستشهد إعادة ترتيب أولويات تمويل التنمية ومقاربات مختلف الدول والأقاليم تجاهها.

وقال تابت -في كلمة له خلال أعمال المؤتمر الدولي حول التنمية المستدامة وكبح التدفقات غير المشروعة الذي تنظمه "الإسكوا" على مدى يومين- إن الأوضاع تتطلب أن تطرح المنطقة العربية تقديراتها وأولويات تمويل التنمية لديها خلال ٣ استحقاقات مقررّة العام المقبل.

وأشار إلى أن المنطلقات التنموية ترتكز إلى حوار مدروس، وتفاعل بناء بين مختلف أصحاب المصلحة "حكومات ومجتمع مدني وقطاع خاص ومنظمات غير حكومية"، موضحاً أن المؤتمر يأتي ضمن مساعٍ حثيثة تبذلها مختلف أجهزة الأمم المتحدة في سبيل صياغة خريطة طريق لتنفيذ الاستراتيجية الجديدة التي طرحها أمين عام الأمم المتحدة في شهر سبتمبر الماضي، من أجل استعادة مقدرات تمويل التنمية.

وزير لبناني : تحديات كثيرة تواجه عمل الحكومات العربية في تحقيق التنمية المستدامة

(شبكة الصين)

٢٠١٨-١١-٢٩

بيروت ٢٨ نوفمبر ٢٠١٨ (شينخوا) أكد وزير المالية اللبناني علي حسن خليل، اليوم (الأربعاء) وجود تحديات كثيرة تواجه عمل الحكومات العربية في تحقيق التنمية المستدامة.

وقال خليل في كلمة في افتتاح مؤتمر "تمويل التنمية المستدامة"، الذي تنظمه لجنة الأمم المتحدة الاجتماعية والاقتصادية لغربي اسيا (الأسكوا) إن تحديات كثيرة تواجه عمل الحكومات العربية في تحقيق التنمية المستدامة، بينها النزاعات المسلحة والصراعات في دول المنطقة، إضافة إلى استمرار تدخل الدول الكبرى في سياسات المنطقة ومساعدة الإرهابيين والجماعات المتطرفة بالمال والسلاح.

وتابع أن من بين التحديات، التطرف والإرهاب اللذين يهددان المجتمعات العربية ويؤخران التنمية، فضلا عن أزمات الهجرة والنزوح.

ولفت إلى ازدياد حاجة الدول إلى تمويل إضافي لمواجهة الضغوط الطارئة في وقت وصلت فجوة التمويل إلى حد ٣,٦ تريليون دولار لتحقيق التنمية المستدامة، مشيرا إلى عدم وجود إحصاءات كافية ومنظمة حول وضع التنمية في المنطقة العربية.

ورأى خليل أن أهم أسباب فجوة تمويل التنمية تكمن في التدفقات المالية غير المشروعة، مشيرا إلى صعوبة قياس هذه التدفقات نظرا إلى عدم قانونيتها وكبر حجمها.

ورأى أن أسباب التدفقات المالية غير المشروعة تتمثل في هشاشة الأمن والاستقرار وضعف الحوكمة والفساد والجريمة المنظمة والاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية والاحتيايل في التجارة الدولية والتهرب الضريبي.

واعتبر ان التدفقات غير المشروعة تشكل تحديا هائلا للأمنين السياسي والاقتصادي حول العالم.

وأوضح أنه منذ بداية عام ٢٠١١ بلغ حجم التدفقات المالية غير المشروعة في العالم العربي ٤٨٣ مليار دولار، مما يعادل ٣ في المائة من التجارة العالمية غير النفطية.

ودعا خليل إلى ضرورة مواجهة التحديات المتزايدة في العالم العربي من خلال التزام سياسي على أعلى مستوى في الدول لتعزيز تمويل التنمية المستدامة واعتماد سياسات ومقاربات وأدوات قانونية واقتصادية ومالية ومؤسسية وأمنية لتحقيق التنمية المستدامة.

كما دعا إلى إرساء قواعد السلام وتقوية مؤسسات الدولة وتحويل الذهنيات نحو ثقافة جديدة للشراكة من أجل التنمية المستدامة.

بدورها، أكدت النائبة بهية الحريري ممثلة رئيس حكومة تصريف الأعمال سعد الحريري، في كلمتها أن العائق الأساسي أمام الدول العربية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة هو في إيجاد مصادر وأساليب تمويل جديدة.

ودعت الحريري إلى خلق شراكة فعلية مع القطاع الخاص في الاستثمار من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وشددت على أن "الاستقرار يبقى هو الأساس فلا تنمية مستدامة ولا استثمارات ولا إزدهار من دون استقرار.

ويتواصل المؤتمر الذي تنظمه الاسكوا على مدى يومين، ويأتي في إطار الاستعداد للحوار رفيع المستوى حول تمويل التنمية، وللمنتدى السياسي رفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة المقرر عقدهما تحت مظلة الجمعية العامة للأمم المتحدة العام المقبل./نهاية الخبر/

وزير المالية : اقتصاد مصر يتحرك للأمام بشكل إيجابي مع تراجع العجز

(جريدة البشائر)

الخميس ٢٩ نوفمبر ٢٠١٨

قال محمد معيط وزير المالية، إن السياسات المالية في مصر شهدت تحسنا ملحوظا خلال الفترة الأخيرة، وبات هناك ترجعا ملحوظا في العجز، وبدأ التحول من العجز الأولي إلى فائض أولي، ونزول مستويات الدين، فضلا عن الإصلاح في هيكل الاقتصاد المصري ككل، وتزايد معدلات النمو، مؤكدا أن الاقتصاد المصري استطاع امتصاص وتجاوز الكثير من الصدمات التي تعرض لها من خارج الدولة، وفي نفس الوقت يتحرك الاقتصاد إلى الأمام بشكل إيجابي، وأصبحت هناك فرصا واعدة للنمو وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

وأكد معيط، أن مصر تعمل على أكثر من اتجاه ومحور لتحقيق التنمية المستدامة لصالح المواطنين، وأن الإصلاحات الهيكلية التي أجرتها الدولة على مدى السنوات الثلاث الماضية في قطاعات مختلفة لحل المشاكل المستعصية في الاقتصاد، تستهدف في المقام الأول إحداث تنمية مستدامة لفترات زمنية طويلة، مشيرا إلى أن مصر أصبحت مكانا واعدة للنمو وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وفق تصريحات خاصة لمدير مكتب وكالة أنباء الشرق الأوسط في بيروت، على هامش مشاركته في المؤتمر الدولي حول التنمية المستدامة وكبح التدفقات غير المشروعة الذي تنظمه لجنة الأمم المتحدة الاجتماعية والاقتصادية لغربي آسيا "الإسكوا".

وقال معيط، إنه لا يمكن إجراء تنمية مستدامة حقيقية، إلا من خلال نظام اقتصادي سليم يعمل بصورة جيدة ومتناغمة في جميع قطاعات الاقتصاد وعناصره المختلفة والمالية العامة والنظام النقدي.

وأضاف أن هذه الإصلاحات التي تتم حاليا في مصر، تجرى على أسس صحيحة وجيدة، وأنها لم تكن موجودة في أزمنة وحقب سابقة، موضحا أن مصر خلال ٣ سنوات ركزت بصورة كبيرة على العمل على حل المشاكل في النظام الاقتصادي من النواحي الهيكلية والمالية والنقدية.

وأشار وزير المالية إلى أن الإصلاح في الجانب النقدي، عبر تحرير سعر الصرف ووضع سياسات لأسعار الفائدة والتعامل القائم على أسس علمية مع التضخم، أتى بنتائج إيجابية للغاية تتمثل في تجاوز الاحتياطي النقدي مبلغ الـ ٤٤ مليار دولار أمريكي، وهو رقم غير مسبوق في تاريخ مصر، فضلا عن الاستقرار الذي يشهده القطاع المصرفي وقدرته الكبيرة في تحمل الصدمات المتعلقة بالاقتصاد العالمي وتجاوزها.

وشدد على أن هذه النتائج الإيجابية التي تحققت بفضل البرنامج الإصلاحي الذي بدأته مصر، خلقت مساحة لتسارع النمو وزيادة الاستثمارات، علاوة على أنها تشجع القطاع الخاص على الاستثمار بصورة أكبر، وأن يتم التوسع في الاستثمار في التنمية البشرية خاصة في مجالات الصحة والتعليم ومياه الشرب والطرق والطاقة والسكن الاجتماعي، وإجراء حماية اجتماعية وخلق فرص العمل، على نحو يوجد تنمية مستدامة وفترات زمنية طويلة.

وأشار إلى أن الدولة المصرية تعمل على أكثر من اتجاه ومحور في مجال تحقيق التنمية للشعب المصري، سواء أكان التمويل للمشروعات التنموية بطريقة ذاتية أو من خلال هيئات اقتصادية أو المنح أو القروض، مؤكدا أن كل هذه الأمور تصب في صالح تحقيق التنمية وخلق المشاريع وإيجاد فرص عمل أمام المواطنين.

Illicit cash inflows to Lebanon hit \$32.6B

from 2005 to 2014

(The Daily Star)

Nov. 29, 2018

Caretaker Finance Minister Ali Hassan Khalil said illicit cash inflows in Lebanon reached \$32.6 billion from 2005 till 2014, or 17 percent of Lebanon's trade volume in the same period. "To combat this phenomenon, Lebanon adopted a number of measures. Among these measures were laws on the declaration of cash transfer across the border, anti-money and terrorism financing, exchange of tax information with other countries and the amended 316 article pertaining to sanctions on terrorism financing," Khalil told the participants at the "Financing Sustainable Development Curbing Illicit Financial Flows" conference, which was held at ESCWA.

But the minister did not elaborate on the \$32.6 billion illicit funding figure.

He added Lebanon and the Arab world have faced many economic, social and political challenges as a result of successive crises, including the Syrian crisis and the ongoing regional and local political impasse.

"Comparing our countries with those in Europe, the population of the 18 ESCWA member countries reached 350 million, with a GDP of \$2.275 trillion in 2017, compared with 338 million in 19 eurozone countries with a GDP of \$12.608 trillion in the same year.

"This means that the potential for growth in our economy is enormous and we have the capacity to increase at least five times the current level of our GDP," the minister explained.

The two-day conference was attended by key speakers from Lebanon, Arab world and Europe.

The conference highlighted the magnitude of the illicit financial inflows into the MENA region and the efforts to curb these practices.

One of the problems Lebanon faces is large-scale tax evasion, which is estimated by Bank Audi at more than \$4 billion annually.

Bank Audi argues if the government managed to collect all of these taxes or at least a big part of it, the budget deficit will drastically fall.

"But what hinders us [cracking down on illicit cash inflows] is the many challenges faced by our Arab world," Khalil said.

Among these challenges named by the minister were armed conflicts and conflicts in the countries of the region (Syria, Iraq, Yemen and Libya); the continued involvement of major powers in the region's policies and assistance to terrorists and extremist groups with money

and weapons; extremism and terrorism that threaten Arab societies and delay development; and the crises of migration, displacement and asylum, which have put pressure in the region itself and had a ripple effect beyond.

The challenges also include increased need for additional funding to cope with emergency pressures, at a time when the funding gap reached \$3.6 trillion to achieve sustainable development; the lack of adequate and systematic statistics on the status of development in the Arab region.

Minister: Egyptian economic reform helped achieve development

(Egypt Today)

Wed, Nov. 28, 2018

BEIRUT - 28 November 2018: Egyptian Minister of Finance Mohamed Ma'it on Wednesday said that Egypt managed to implement a comprehensive economic reform program that is aimed at achieving sustainable development.

In his speech at an international conference on financing sustainable development that is organized by the United Nations Economic and Social Commission for West Asia (ESCWA), he added that Egypt has already implemented two phases of the reform program which is lauded by international foundations.

The reform program has enabled Egypt to restore its economic stability and achieve economic growth, he pointed out.

Also, the economic reform measures helped increase investments and enhance the social protection nets for the needy people, he said, adding that these measures involve also upgrading the taxation and customs systems.

ESCWA Adopts ‘Beirut Consensus’ as Input to FfD High-level Dialogue

(IISD/ Ana Maria Lebada)

4 December 2018

29 November 2018: The UN Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA) organized a conference to crystalize its input to the 2019 High-level Dialogue on Financing for Development (FfD) and the UN High-level Political Forum on Sustainable Development (HLPF). The resulting ‘Beirut Consensus on Financing for Development’ calls for redirecting attention from incentivizing the private sector towards addressing de-risking practices and the loss of corresponding banking relations, as well as towards the use of innovative ways to bridge the small and medium enterprises (SME) funding gap.

The International Conference on ‘Financing Sustainable Development – Curbing Illicit Financial Flows (IFFs)’ took place from 28-29 November 2018, in Beirut, Lebanon. The outcome document notes that current levels of international private inflows remain insufficient to fill the SDG investment gap: foreign direct investments (FDIs) have become more volatile and risk averse, at times falling short of generating employment and investment multipliers. According to the text, efforts to ensure sustained long-term flow of private investments are giving way to harmful competitive practices and fiscal conjectures that are further eroding the tax base, while multinational corporations are paying “significantly lower tax rates” than before the 2008 financial crisis.

The outcome also notes that developing and least developed countries (LDCs) are facing tighter global monetary conditions, which exacerbate capital outflows and raise debt distress levels as well as the cost of securing financing. The document observes that trade and investment protectionism are challenging the multilateral trading system and threatening developing countries’ terms of trade.

The text remarks that sustainable development is not currently a priority in the global trading system or its rules. Instead, sustainability is dealt with obliquely. As the debt bubble continues to rise to unprecedented levels, the document urgently calls to urgently establish a multilateral debt workout mechanism to restructure the sovereign debt of countries in crisis.

The Beirut Consensus remarks that, while official development assistance (ODA) has been increasing in nominal terms, larger portions are being redirected to cover refugee costs and humanitarian assistance in donor countries. Noting that ODA remains essential for many countries, it emphasizes the need to make progress towards meeting the ODA commitments of the Addis Ababa Action Agenda on FFD. By the text, some participants caution against investing ODA in blended mechanisms, saying ODA should be directed to strengthening domestic resource mobilization and tax collection capacities.

Finally, participants express hope that both the current and upcoming presidencies of the Group of 77 and China (G-77/China) will consider the document and propel it through FfD processes and milestones in 2019, as well as into the repositioning of the role of regional commissions, as part of the reform of the UN development system.

In 2019, the annual meeting of the UN Economic and Social Council's (ECOSOC) Forum on FFD Follow-up (FFD Forum) will take place from 15-18 April, and the UN General Assembly will hold a High-level Dialogue on FFD, on 26 September. The dialogue is mandated in the Addis Ababa Action Agenda (para 132), which calls for it to convene back-to-back with the HLPF's UNGA-level meeting every four years. The HLPF's UNGA-level meeting will take place from 24-25 September 2019.